

التعريف والنقد

إصلاح الإصلااح

الدكتور محمد أجمل أيوب الاصلاحى

لقد سررت كثيراً ، يوم جاءتني نسخة من كتاب « إصلاح ما غلط فيه أبو عبد الله النمري مما فسره من أبيات الحماسة » لأبي محمد الأعرابي الأسود الفندجاني ، لشغفٍ قديمٍ بحماسة أبي تمام منذ أن عرفناها وقرأنا معظمها أيام الطلب ، وكانت مقررة علينا ، مما جعلني حريصاً على اقتناء ما ينشر عنها من كتب ودراسات ، ولما تحويه كتبُ أبي محمد إلى خفة عملها من علم غزير وفوائد عزيزة من الشعر والأخبار والأنساب . وقد أحسن القفطي في وصفها إذ قال : « ولعمري ، إن كتبه من فواكه الكتب ، وإنما لنعم المتع لأهل الرغبة والطلب » .

لقد سررت كثيراً ، وراقني مظهره طباعة وإخراجاً ، ولم أشك في طيب مخبره ضبطاً وتعليقاً وتخريجاً . وذلك لأن ناشره معهد المخطوطات العربية بالكويت ، والقائمون عليه موصوفون بالجدِّ والإخلاص في البحث عن كنوز التراث العربي الإسلامي ، والحفاظ عليه ، والاهتمام به ، والحرص على إخراج المفيد منه على مستوى عالٍ من التحقيق . ويشهد بذلك ما قام به المعهد من أعمال جلييلة في زمن قصير من عمره قضاه بالكويت . ونسأل الله سبحانه أن يرفع دعائم هذا الصرح العلمي الشامخ ، ويحميه من عوادي الزمان ، وطوارق الحدثان ، وغوائل السياسة الفتانة القتالة . ثم لأن تحقيق الكتاب قد تم على يدي باحث فاضل أصبح اسمه مقروناً باسم مؤلفه ، بعدما عرف بفضل عناية بأثاره ، فأخرج له كتابين من قبل وهما « فرحة الأديب » و « أسماء خيل العرب

وأنساها وذكر فرسانها ، ، بالاضافة إلى قيامه بنشر نصوص تراثية أخرى ، وإشرافه على الرسائل العلمية . وليس بمستنكر بعد ذلك أن المعهد لم يُمن بمراجعة الكتاب قبل نشره . فالكتاب صغير ، والمحقق معروف ، ثم بأثار صاحبه خبير . فلم يكن في حسابي يومئذ أن يرييني من هذا الكتاب اللطيف الطريف مارابني ، وأن يشغلني منه ماشغلني فيما بعد . وقد يُؤتى الحذر من مأمته !

فبينما كنت أتصفح الكتاب ذات يوم عنّت لي هنات ، لم أر بها بأساً . فكلنا خطأ ولا يضير عملاً أن يكون فيه تقص أو قصور ، فذلك من طبيعة العمل البشري لا محالة . ومضيتُ أقرأ ، فوجدت المحقق الفاضل يعزو إلى شرح الحماسة للخطيب التبريزي كلاماً أنكرته ، فلما رجعت إلى الشرح المذكور لم أجده فيه ، وزاد عجبني ، ففزعت إلى فهرس المراجع ، فإذا بالمحقق الكريم يعدّ تعليقة الرافعي على الحماسة طبعة من طبعات شرح التبريزي ! ثم بدأت من أول الكتاب أقرؤه بروية وإنعام نظر ، وأتبع تعليقات المحقق الكريم ، فوقفْتُ له على ماوقفت من الأغاليط والتخاليط ، والخروج بعض الأحيان - وذلك الخطب الجلل - على ما يقتضيه صريح العقل من أوائل أصول التحقيق .

وعندئذ صحّ عزمي على تقويم ما عوجّ من أمر هذا الكتاب القيم ، وقد حفزني إلى التجرد له عدة أمور : أولها صدور الكتاب من معهد المخطوطات ، وله ماله من مكانة جلييلة في نفسي ونفس كل غيور على التراث العربي الإسلامي . والثاني كون محقق الكتاب أستاذاً جامعياً يَرجى منه أن يكون قدوة لتلامذته في استقامة منهج البحث والدقة والتثبت ، فإن حاد مثله عن الجادة ، فإن من يعتز بإشرافه عليه وتوجيهه له أخرى بأن يحيد عنها ، وأخيراً حقّ هذا التراث علينا أن

تتظافر جهودنا جميعاً على تنقيته من الشوائب ، وتقديمه إلى الدارسين بصورة أقرب ما تكون من الصحة والكمال . وذلك في سبيل خدمة هذا اللسان العربي الذي اختاره الله سبحانه لكتابه العزيز.

وأخذتُ أعلق ما يبدو لي على هوامش نسختي ، ولكن لم يكن عندي شيء من النسختين اللتين اعتمد عليهما المحقق في تحقيق الكتاب ، فخشيت ، إذا بنيت كلامي كله على تذوق وقياس ومراجعة المصادر الأخرى فحسب ، أن أخطو على دحض وأمضي على غرر . فسعيتُ للحصول عليهما . وهما نسختان : إحداهما قديمة وهي الأصل ، والأخرى حديثة منقولة عن الأولى ، فحصلتُ على صورة من النسخة الحديثة في صيف العام الماضي ، وقد زوّدني بها مشكوراً الأستاذ الدكتور حمزة حسن الفهر مدير معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامى بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ، فعارضتُ المطبوع عليها ، ودوّنت ملاحظاتي . وتابعت جهدي للحصول على صورة من الأصل ، فبقي ما كتبتُه مسودة حولاً كريئاً ، إلى أن ظفرتُ بالنسخة المذكورة في صيف هذا العام ١٤٠٨ هـ . وجزى الله خير الجزاء الأستاذ الدكتور عبد الله عبد الرحيم عسيلان الأستاذ في كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ، الذي تكرم ، فأعارني نسخته المصورة ، ثم سمح لي بتصوير نسخة منها ، فطوّقتني منة كبيرة لاتفي بها هذه الكلمات .

ملاحظات عامة

أريد أن أسجل أولاً ملاحظات عامة معدودات ، تتعلق بمقدمة المحقق الفاضل ، ومنهجه في تحقيق النص والتعليق عليه ، وتكون بمنزلة التراجم للملاحظات الخاصة التي تليها .

(١) ترجمة المؤلف

تحدث المحقق في مقدمته عن موضوع الكتاب وعنوانه ، وديوان الحماسة وميزاته ، وترجم للنمري ، وأشار إلى مصادر كتابه « تفسير معاني آيات الحماسة » ، ثم تكلم على نقداً الفندجاني ومنهجه فيها ، وختماً بوصف نسختي الكتاب ، ومنهجه في تحقيق النص . أما مؤلف الكتاب فقد سبق أن درس المحقق « حياته ومؤلفاته ومنهجه في ردوده والدوافع الكامنة وراء ذلك .. » في مقدمة أول كتاب أخرجه من كتبه ، وهو « فرحة الأديب » الذي صدر في دمشق سنة ١٤٠٠ هـ أي قبل خمس سنوات من صدور « إصلاح ماغلط فيه النمري » ، مما أغناه عن تكراره في هذا الكتاب ، وكتاب « أسماء خيل العرب وأنسابها وذكر فرسانها » الذي نشره سنة ١٤٠٢ هـ . وذلك يدل على أن المحقق الفاضل لم يعثر في المصادر خلال هذه السنوات الخمس على خبر جديد يكشف عن جانب مجهول من جوانب حياة الفندجاني .

(أ) أول ما أريد أن أشير إليه بهذا الصدد أن في الجزء الرابع من إنباه الرواة للقفطي (٤ : ١٧٤ - ١٧٥) ترجمة للفندجاني لم يطلع عليها المحقق . والجديد المهم الذي تضيفه هذه الترجمة إلى ماورد في المصادر الأخرى من معلومات قليلة هو تحديد سنة وفاته . يقول القفطي : « وقيل لي ، أو طالعتُ - الشك مني - إنه توفي بالفندجان في سنة ست وثلاثين وأربعمائة » .

هذا الجزء الرابع من الإنباه قد صدر سنة ١٣٩٣ هـ . وليس غريباً أن يفوت الدكتور سلطاني في بحثه عن ترجمة الفندجاني الرجوع إلى هذا المصدر ، ولو أنه قد مضى على صدوره نحو سبع سنوات حينما أخرج

فرحة الأديب ، وخمس سنوات أخرى لما نشر كتاب « إصلاح ماغلط فيه النمري » ، فلم يقف على تأريخ وفاة المؤلف ، وظلّ يثبت على غلاف كلّ من الكتب الثلاثة أنه « كان حياً سنة ٤٣٠ هـ » أخذاً من الورقة الأولى لمخطوطة الكتاب الأخير ، وهي سنة تأليفه . ثم ليس غريباً أن يرجع في ترجمة النمري التي أوردها في مقدمة هذا الكتاب « إصلاح ماغلط فيه النمري » إلى كتاب الإنباه ، ولا يخطر بباله أن ينظر في فهرس الكتاب ، لعله يجد ذكراً للغندجاني أو شيخه أبي الندى . ولكنّ الغريب حقاً أنه رجع إلى كتاب « حماسة أبي تمام وشروحها » للدكتور عبد الله عبد الرحيم عسيلان ، وأحال من المقدمة بصدّد تعداد شروح الحماسة على ص ٦٢ وما بعدها منه ، وهو الفصل الذي عنوانه « ثبت شروح الحماسة » . ويليه دراسة الشروح الموجودة ، وأول شرح درسه الدكتور عسيلان هو . « معاني أبيات الحماسة » للنمري . وبعدما فصلّ القول في خصائص هذا الشرح (ص ٦٨ - ٧٨) ناقش كتاب الغندجاني هذا في الرد على النمري (٧٩ - ٨٣) واستهلّ الكلام بترجمة للغندجاني ، صرّح فيها بأنه « توفي بالغندجان سنة ست وثلاثين وأربعمائة » . وأشار في الهامش إلى مصادر ترجمته ، وأولها : « إنباه الرواة » ! فهل رجع الدكتور سلطاني إلى هذا الكتاب في تعداد شروح الحماسة ، ولم يطلع على هذا الفصل القيم الذي يليه في دراسة شرح النمري وردّ الغندجاني عليه ، وهو الذي ينبغي أن يعنيه في هذا الكتاب قبل الفصول الأخرى كلها^(١) ؟

(١) ذكر المحقق أن عدد من عُرف من شراح ديوان الحماسة بلغ خمسة وثلاثين شارحاً ، وهو العدد الذي وصل إليه الدكتور عسيلان في كتابه ، وقد أحال عليه الدكتور سلطاني . لعلّ من المفيد هنا أن أشير إلى بحث قدّم بعنوان « كتب الحماسة في الأدب العربي » في السنة =

(ب) وفي هذا الجزء الرابع من الإنباه (ص ١٨٧) ترجمة لأبي الندى شيخ الغندجاني أيضاً وهي مع اختصارها مفيدة . وقد ذكر القفطي من تلاميذ أبي الندى ، علي بن الحارث البياري صاحب « شرح الحماسة » و « كتاب صنعة الشعر »^(١) .

(ج) ويضاف إلى مؤلفات الغندجاني التي ذكرها الدكتور سلطاني في مقدمة « فرحة الأديب » شرحه لحماسة أبي تمام . وكانت نسخة منه عند البغدادي . انظر الخزانة ١ : ٢٢ ، وقد نقل نصوصاً من هذا الشرح الخزانة ٧ : ٢٩١ و ٨ : ٢٨ ، ٤١ - ٤٥ ، ٤٧ ، ٤٨ .

(٢) وصف نسخة الكتاب

قد أوجز المحقق الفاضل في وصف نسخة الكتاب (ص ١٦) إيجازاً شديداً فلم يتجاوز كلامه خمسة أسطر ، بينما استغرق وصفه عند الأستاذ حمد الجاسر أربعة عشر سطراً في مقاله الآتي ذكره في مجلة العرب . ويمتاز وصف الأخير بأنه تكلم على الخصائص الإملائية للنسخة ، وأشار إلى هوامشها ، وأورد التملك الموجود في صفحة العنوان . وكل ذلك يخلو منه وصف الأستاذ المحقق . ثم صرح الأستاذ حمد بأن ناسخ الأصل « هو ناسخ كتاب فرحة الأديب في سنة ٥٩٢ هـ ... والكتابان في مجلد » . وأعاد

الثانية من كلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية في المدينة المنورة سنة ١٤٠١ هـ ، قد استطاع صاحبه الأستاذ بدر الزمان محمد شفيع النيبالي أن يصل في استقصائه إلى اثنين وخسين شرحاً لحماسة أبي تمام . وسجلت ذلك للإفادة فحسب ، لأن البحث مخطوط ، غير قاصد لنقد ماورد في مقدمة الدكتور سلطاني أو كتاب الدكتور عسيلان الذي زاد أربعة عشر شرحاً على ماورد في كشف الظنون .

(٢) قد أشار العلامة المينج في محاضراته « ماذا رأيت بجزائر البلاد الإسلامية » إلى وجود نسخة من شرح البياري في مكتبة راغب باشا . انظر مجلة الجمع العلمي الهندي ١٠ :

هذا الكلام في وصف نسخة « فرحة الأديب » (العرب ٩ : ٣٥٠) ، فالخط واحد ، والناسخ واحد . أما تأريخ نسخه لكتاب « إصلاح ماغلط فيه النري » فلا نستطيع تحديدها بالضبط ، للنقص الواقع في آخر الكتاب ، فيجوز أن يكون سنة ٥٩٢ هـ نفسها كما يرى الدكتور عسيلان في كتابه « حماسة أبي تمام وشروحها » (ص ٨٠ الهامش ٥) ، لأن الكتابين مجموع أوراقها نحو ١٢٤ ورقة فقط ، ويجوز ان يكون قريباً من التأريخ المذكور .

أما الدكتور سلطاني فلا يشير في وصفه هنا إلى أن الكتابين في مجلد واحد ، وأن ناسخها واحد ، وأنه نسخ « فرحة الأديب » سنة ٥٩٢ هـ ، وهو الذي حقق « فرحة الأديب » من قبل ، بل يكفي بقوله (ص ١٦) : « سقطت منها آخر صفحاتها ، وفيها تأريخ النسخ ، غير أن خطها لا يبتعد عن القرنين الخامس أو السادس الهجريين » كأنه قد اهتدى إلى ذلك لمعرفة بالخطوط من غير قرينة واضحة أخرى في الأصل نفسه !

(٣) ضبط النص وتحريره

المهمة الأولى لمن يقوم بتحقيق كتاب أن يُعنى بضبط النص وتحريره . ولكن رأيت الدكتور سلطاني أكثر اهتماماً بالتعليقات والحواشي . والحق أنه لم يعد العدة لتحرير النص ، وأكاد أقول إن هذا النص العتيق قد هان عليه خطبه ، فلم يأخذ له أهيته .

وذلك أن أبا محمد الأعرابي قد ألف كتابه هذا للردّ على أبي عبد الله النري في كتابيه في تفسير معاني أبيات من أبيات الحماسة . وقد وصلت إلينا ، كما سبق ، نسخة منه من القرن السادس الهجري ، وهي نسخة جميلة ، مضبوطة غالباً ، مقابلة ، لكنها لا تخلو من سقط وتصحيف .

وهناك نسخة أخرى حديثة منقولة من الأصل المذكور . فلا ميزة لها ، إلا أنها بقلم عالم كبير من علمائنا ، وهو العلامة الشنقيطي رحمه الله^(٣) .

ومن حسن حظنا قد سلخ التبريزي في شرحه للحماسة معظم كتاب أبي محمد الذي يشتمل على ٩٣ فقرة . فنقل التبريزي منها ٦٠ فقرة بتامها أو جلّ كلامها مصرّحاً بنقله عنه ، وه فقرات من غير تصريح (٦٠ + ٥ = ٦٥) فتكوّن هذه الفقرات نسخة أخرى مستقلة ناقصة من كتاب أبي محمد ، وتنقصها ٢٨ فقرة .

وقد نقل عبد القادر البغدادي - وكانت عنده ، فيما يبدو ، نسخة مستقلة من هذا الكتاب - في الخزانة ٩ فقرات (١ ، ٥ ، ١١ ، ١٢ ، ٢٠ ، ٢٣ ، ٢٦ ، ٣٨ ، ٨٩) ، وقد تكررت منها الفقرتان ١٢ و ٣٦ في شرح أبيات المغني ٤ : ٣٢ و ٧ : ٢٧٦ ، ونقل فقرة أخرى (١٥) في شرح شواهد الشافية : ٥٠ (المجموع ١٠ فقرات) . وقد انفرد البغدادي بنقل الفقرة ٨٩ بينا شارك التبريزي في الأخرى .

أما أبو عبد الله النري المنقود ، فقد وصلتنا نسخة فريدة من أحد كتايبه في تفسير معاني أبيات الحماسة ، حققه عنها الدكتور عبد الله عبد الرحيم عسيلان ، ونشره سنة ١٤٠٢ هـ . ولم يصلنا الكتاب الثاني حتى نظفر بالنص المنقود بأسره ، ونحمد الله على أن هذا المطبوع يتضمن نص (٥٦) فقرة مما أورده الفندجاني في نقده ، فكانها نسخة ناقصة أخرى

(٣) ويلاحظ أن المحقق الفاضل يسمي النسختين « الأصلين » أحياناً ، و « الأصول » أحياناً أخرى ! كما سترى في ثنايا كلامه المنقول في الملاحظات الخاصة الآتية . وكذلك يرمز إلى نسخة الشنقيطي بمض الأحيان بحرف « ش » بينا سهاها في المقدمة « ب » انظر ص ٢٩ الهامش .

تشتمل على النص المنقود فقط من ٥٦ فقرة من كتاب أبي محمد .

وجدير بالذكر أن الدكتور سلطاني قد سبقه إلى نشر نصوص من كتاب أبي محمد هذا : أولاً : العلامة حمد الجاسر من مجلة العرب (٩ : ٢٦٢ : ٢٨٧) سنة ١٣٩٤ هـ . وتحتوي نشرته على مقدمة الكتاب و ١٣ فقرة طويلة ، وفهرس الأمثال الواردة في الكتاب ، ومعظم حواشي المخطوط ، مع ترجمة للمؤلف ووصف لمخطوط الكتاب . وثانياً : الدكتور عبد الله عبد الرحيم عسيلان ، فقد نشر في آخر كتاب النهري ملحقاً يضم الفقرات التي نقل منها الفندجاني ، ولم ترد في كتاب النهري هذا . ومجموعها عنده ٣٦ فقرة . وقد فاتته الفقرة ٥٤ فإنها أيضاً لم ترد في كتاب النهري .

في ضوء ماقدّمنا يجب على من يتصدى لتحقيق كتاب الفندجاني هذا :

(أ) أن يعتمد أصله ، ويستفيد بنسخة الشنقيطي المنقولة عنه .

(ب) أن يعدّ منقولات التبريزي والبغدادي نسختين ناقصتين من الكتاب ، مع أهميتها لمكان الناقلين ، ويستعين بهما في تصحيح سهو أو تحريف أو إكمال سقط ، ويستفيد بتعقيبهما على ماينقلان أحياناً .

(ج) أن يرجع إلى كتاب النهري المطبوع في توثيق نص النهري المنقود ، مع ملاحظة أنه نشر عن نسخة فريدة ، وأنها قد تختلف عن النسخة التي وقف عليها الفندجاني .

والنظر في النشرتين السابقتين لنصوص من الكتاب لا يخلو من فائدة ، وخاصة نشرة العلامة حمد الجاسر .

تلك هي الخطوات الأساسية التي يُبنى عليها - فيما أعتقد - تحقيق مثل هذا الكتاب . فلننظر ماذا فعل الدكتور سلطاني .

أولاً : لم يلتفت الدكتور إلى كتاب النري البتة ، فحرم نفسه الاستفادة منه في توثيق منقولات النري عند الغندجاني وتقويمها في مواضع كثيرة . (انظر مثلاً الملاحظات : (٣١ ، ٤٠ ، ٥٠ ، ٥٣ ، ٨٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٤٩) .

ثانياً : رجع إلى شرح التبريزي ، ولكن عثر هنا عثرة لا تقال لمثله ، فظل يرجع إلى شرح الرافعي إلى الفقرة ٥٦ ، وهو يحسب أنه شرح التبريزي ، كما سيأتي الكلام عليه . ولما عاد إلى الصواب أي شرح التبريزي حقاً (طبعة بولاق) لم يبق عنده للاستفادة منه في تقويم نص الغندجاني أو توثيقه إلا ١٩ فقرة من ٦٥ فقرة ، فهل استفاد في هذه الفقرات التسع عشرة ؟ نعم ، استفاد في تخريج الأبيات الحماسية وبعض الأخبار . أما تحرير النص فلم يستعن به في ذلك ، وإن استعان فقلما أصاب ! (انظر الملاحظات : ١١٩ ، ١٢٥ ، ١٤٦ ، ١٥٢ ، ١٦٥ ، ١٧٣) .

ثالثاً : ورجوعه إلى كتابي البغدادي : الخزانة وشرح أبيات المغني أيضاً لم يكن في سبيل الاستفادة منها في تحرير النص والتعليق عليه من هذه الناحية . (انظر الملاحظات : ٤ ، ٦ ، ٨ ، ١٢ ، ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٤ ، ٤٤ ، ١٧٦) .

أما النصوص التي نشرها من هذا الكتاب العلامة حمد الجاسر والدكتور عسيلان فلم يحفل بها الدكتور سلطاني ، مع أن نشرة العلامة حمد دون تحقيق ، قد تفوق نشرة الدكتور سلطاني من بعض النواحي . فهي أقل خطأ وأقرب إلى الأصل ، وقد أثبت الأستاذ حمد هوامش الأصل ، بينما أغفلها المحقق في الغالب . ووصف الأستاذ حمد لمخطوطة الكتاب أمّ من وصفه كما سبق . فالدكتور سلطاني اقتصر في تحقيق النص على الأصل والنسخة المنقولة عنه ، فقال وهو يذكر منهجه (ص ١٧) :

« - اتخذتُ النسخة (أ) أصلاً ، وعنهما نسختُ النص .
- ثم قابلت ذلك بالنسخة (ب) فاستوى لديّ النص بحمد الله تاماً .

- بذلتُ له من بعدُ كل ما ينبغي من ضبط وتوثيق .. مستعينا بما أتبع لي من أمهات المصادر في الشعر ودواوينه ومجاميعه ، والمعاجم والأمثال والبلدان والتأريخ والأيام والأنساب والطبقات .. مما تجد نتاجه في المتن وحواشي التحقيق . « انتهى كلامه ، والنقط منه ، والخط تحت عبارته مني .

وقد تعجبتُ كثيراً لما قرأتُ كلام المحقق هذا ، فإنَّ خارقة من الخوارق عندي أن يكون نص عتيق من كتب الفندجاني التي تحوي من نوادير الشعر والأخبار والأمثال مالا نجده أحياناً في المصادر الأخرى ، « قد استوى » على أصل وحيد ، ونسخة منقولة عنه ! وذلك إذا فرضنا أن المحقق قد أخذ بجميع أسباب الدقة والحذر في نسخ النص من الأصل ثم معارضة نسخته به وبالنسخة المنقولة الأخرى . فكيف باستوائه إذا أخلَّ بمعظمها أو بعضها ؟ ولاشك أن المحقق الفاضل بذل جهداً كبيراً في الرجوع إلى المصادر الأخرى الكثيرة التي أشار إليها ، ولكن ذلك لا يتدارك ما أغفله من أوائل الأمور ، فأبت أعجازه إلا التواء .

ثم هل اتخذ الأستاذ المحقق النسخة (أ) أصلاً وعنهما نسخ النص ، مدرّكاً ما يعني قوله هذا كلَّ الإدراك ؟ وهل قابل ما نسخته بعد ذلك بنسخة الشنقيطي (ب) ؟

يبدو أن المحقق الفاضل اكتفى بنسخ النص من الأصل ، ثم لم يعرض ما نسخته على الأصل مرة أخرى . وأنه نسخ العبارة فقط غير ملتفت إلى ضبط الكلمات في الأصل و (ب) ، مع أن من أصول

التحقيق أن يلتزم المحقق ضبط النص كما في الأصل ، وخاصة إذا كان الأصل موثقاً ومقابلاً ، إلى أن يتحقق عنده خطؤه ، فيعدل عنه إلى الصواب ، وينبّه على ما في أصله . فليس يعني اتخاذ نسخة أصلاً مُقْتَمِداً أن ينسخ منه النص فقط ، ويَهْمَل ما اجتهد فيه ناسخه من ضبط الكلمات . وكذلك يبدو أن الأستاذ المحقق لم يقارن بين الأصل و (ب) مقارنة دقيقة . والدليل على ما قلنا وجود الظواهر الآتية في تحقيق النص :

(١) سقطت كلمات من النص المطبوع في عدة مواضع ، وهي موجودة في الأصل و (ب) كليهما . (انظر الملاحظات ١٥٢ ، ١٥٩ ، ١٧١ ، ١٧٢) .

(٢) وقع سهو في النسخ عن الأصل ، وبقي دون تصحيح ، لأن المحقق لا عرض مانسخه على الأصل ، ولا قارنه بنسخته المساعدة (ب) . (انظر مثلاً : الملاحظات ٣٦ ، ٤٩ ، ٦٢ ، ٧٤ ، ٩١ ، ١١٨ ، ١٣٦) .

(٣) عدل المحقق أحياناً في ضبط الكلمات عن الصواب الوارد في الأصل و (ب) إلى ضبط آخر صحيح ، ولم ينبّه على ذلك . (انظر الملاحظات ٣٩ ، ٥٢ ، ٩٠ ، ٩٥ ، ١١٧ ، ١٤٢ ، ١٧٧) .

(٤) وأحياناً أخرى عدل عن الصواب الثابت في النسختين إلى خطأ ، ولم ينبّه على ذلك . (انظر الملاحظات ٧ ، ٥٦ ، ٨٧ ، ١٠٧ ، ١١٣ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٩ ، ١٧٠) .

(٥) أثبت الكلمة أو ضبطها خطأ ، كما في الأصل ، ولم يرجع إلى نسخة الشنقيطي (ب) الذي أثبتتها على الصواب . (انظر الملاحظات ٩ ، ٢٨ ، ٩٥ ، ١٠٢ ، ١١٩ ، ١٤٢) .

(٦) صحح الخطأ الواقع في الأصل بالرجوع إلى مصدر آخر ، مع أن

النص في (ب) على الصواب (انظر الملاحظة ٣٤) .

(٧) النص في الأصل غير مضبوط ، فلم يرجع المحقق إلى (ب) التي ضبطته ، وأخطأ في الضبط . (انظر الملاحظات ٤١ ، ١٤٢ ، ١٥١ ، ١٧٠ ، ١٧٥) .

(٨) في الأصل ضرب أو تصحيح ، فلم ينتبه له المحقق ، ولم يرجع إلى الشنقيطي الذي أثبت النص في (ب) على الصواب . (انظر الملاحظتين ٣٢ ، ٥١) .

زد على ماسبق الأمور الآتية :

(١) أخطأ المحقق في قراءة النص في مواضع كثيرة ، وصحّفه ، وحرفه . (انظر الملاحظات ١ ، ٦ ، ٨ ، ١٠ ، ٣٦ ، ٤٩ ، ٥٣ ، ٦٢ ، ٦٤ ، ٦٩ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٨٥ ، ٩١ ، ١٠٠ ، ١٠٥ ، ١٠٩ ، ١١٨ ، ١٢٥ ، ١٢٨ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٤٧ ، ١٥٤ ، ١٦٣) .

(٢) أقحم الهامش في النص في مواضع (انظر الملاحظات ١٢ ، ٥١ ، ٧٠ ، ١٠٩) .

(٣) في الأصل سقطات وتصحيفات وأخطاء في الضبط ، لم ينتبه لها المحقق الفاضل . (انظر مثلاً : الملاحظات ٣٠ ، ٤٠ ، ٥٠ ، ٥٢ ، ٦٠ ، ٦٣ ، ١٠٧ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٥٩ ، ١٦٣ ، ١٧٣ ، ١٨٢) .

(٤) أثبت في موضع نصّ النسخة المساعدة دون الأصل ، ولم يشر إلى ذلك . (انظر الملاحظة ٨٥) .

(٥) لم يثبت المحقق الفاضل هوامش أصله إلا نادراً ، بينما رأينا التبريزي معنياً بنقل نص الغندجاني مع الهوامش الواردة في نسخته ، في مواضعها في داخل النص . ولأهميتها كان الأستاذ العلامة حمد الجاسر أيضاً

حريصاً على إثباتها في نشرته لنصوص من الكتاب في مجلة العرب . وكثير منها في شرح الأمثال والأمكنة الواردة في النص . ومنها ما يشير إلى خلافات في الرواية ، وغير ذلك . ومن الطريف أن المحقق الفاضل قد نقل في التعليق على أحد الأعلام عبارة عن شرح التبريزي ، وهي ثابتة تحت العَلَم المذكور بين السطرين في الأصل وفي الهامش في نسخة الشنقيطي (ب) ، فحرص التبريزي على إثبات هذا الهامش مع النص في شرحه . بينما أغفله المحقق إغفالاً ، ثم استعاره من شرح التبريزي ! (انظر الملاحظة ١٦٨) .

(٦) قال المحقق في بيان منهجه في تحقيق النص (ص ١٧) : « إذا صادفت في النص خطأ في النحو أو غيره أبدلته بصوابه - يستوي في ذلك صدوره عن المؤلف أو النساخ - وأشرت إلى ذلك في الحاشية ، فأحقق بذلك غايتين : تقديم الصواب في المتن لقرائه فأجنبهم تعلم الخطأ . والتزام الأمانة ببيان الصورة الحقيقية للنص في الحاشية لمن يعينهم ذلك من الباحثين » .

التعديل في النص ، وخاصة إذا عرف صدوره كذا عن المؤلف ، أمر له خطره . فهو يقتضي من المحقق أن يكون شديد الحذر . بالغ التيقظ ، طويل الأناة ، مع سعة الاطلاع ، وتمرس بأساليب العربية وأسلوب المؤلف . فلا يُؤمن الإقدام عليه إلا بعد تثبيت ، ومراجعة ، وتنقيب ، وتقليب لوجوه الصواب التي يحتملها النص . فهو سيف هندواني لايسوغ إلا لمن يعرف جيداً متى يسله ومتى يعمده . وقد يخفف من وقعه أن يثبت المحقق في الهامش ماورد في الأصل أداءً للأمانة ، كما وعد الدكتور سلطاني بالتزامها في مقدمته . ولكن المؤلف أنه لم يف بوعده . وقد رأينا من قبل عدولَه عن أصله ، أو عن أصله ونسخته المساعدة

جميعاً ، دون تنبيه . ثم قد يتسرع لى تخطئة ما في أصله ، إذا وجد النص في مصدر آخر على وجه مختلف ، ودون تعليل . (انظر الملاحظات ٣٩ ، ٤٤ ، ٥٥ ، ٥٩ ، ٦١ ، ١١٢ ، ١٥٨) .

وأغرب شيء وقعت عليه من هذا الباب ، مما أعياني تفسيره ، أن المحقق الفاضل حذف في ثلاثة مواضع ، الخطأ الوارد في نص النري المنقود ، وأثبت مكانه الصواب الذي أورده الغندجاني في تقده فيما بعد . فأصبح النقد لامعنى له ، لارتفاع الخلاف بين الناقد والمنقود ! والجدير بالذكر أن المحقق لم يُشر في موضعين إلى ما في أصله وتعديله في النص ! أما الموضوع الثالث الذي نبّه فيه على ذلك فإن الصواب فيه غير ما ذهب إليه كل من النري والغندجاني . (انظر الملاحظات ٩٤ ، ١٤٨ ، ١٥٩)

(٤) التعليقات

لقد بذل المحقق الفاضل جهداً كبيراً يُشكر عليه في تعليقاته ، يلمسه القارئ في صفحات الكتاب . وفهرس المصادر . وكنا نتمنى لو أتم هذا الجهد بقدر أكبر من الدقة والروية والتعمق ، فخلت من الحشو ، والاضطراب ، والتكرار ، والاشتغال عن المهم بما لا يجدي كثيراً في خدمة النص ، في عدة مواضع . (انظر مثلا الملاحظات ٥ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٨٤ ، ١٢٠) ثم أوقعته العجلة في أوهام أخرى . (انظر مثلا الملاحظات ٦٧ ، ٧٧ ، ٨٢ ، ٨٦ ، ١٢١ ، ١٢٧ ، ١٥٥ ، ١٧٨ ، ١٨٠) .

ولكن الذي رمى تعليقات المحقق بثالثة الأثافي ، فأصبحت تعليقاته التي أحال فيها على شرح الحماسة للتبريزي من أول الكتاب إلى ص ١١١ (٥٥ فقرة) كلها غلطاً محضاً لا يعبأ به ، ولا يعول عليه ، هو اعتماده فيها على طبعة مصورة لشرح الرافعي معتقداً أنها طبعة من طبعات شرح

التبريزي ! فلما ذكر شرح التبريزي ضمن مصادر البحث والتحقيق قال (ص ٢٢٧) : « اعتمدت فيه طبعتين (ط . مكتبة النوري بدمشق حتى الفقرة ٥٦) ، و (ط عالم الكتب ، بيروت ، حتى النهاية) » .

الحق أن طبعة مكتبة النوري بدمشق لاصلة لها بشرح التبريزي . وتفصيل ذلك أن محمد عبد القادر سعيد الرافعي صاحب المكتبة الأزهرية بالقاهرة قد أصدر سنة ١٣٢٢ هـ طبعة من ديوان الحماسة في مجلدين وكتب على الغلاف : « وعليه شرح يحمل غريب مفرداته ، ويبين المراد من أبياته . مختصر من شرح العلامة التبريزي وغيره ، ملتزم طبعه محمد سعيد الرافعي صاحب المكتبة الأزهرية » . وفي أولها مقدمة من صفحتين بقلم الرافعي ، ختمها بقوله : « وقد هبت بنا الرغبة من أجل ذلك في نشره وتوفير الوقت على الفضلاء ، إذ يرجعون في مثل هذا الكتاب إلى الشروح الطوال ومعاجم اللغة وغيرها ، فضبطنا المتن وعلقنا عليه شرحاً يحمل كل ما فيه ، ويظهر من خافيه ، مع الإيجاز الواقف عند حدّ الفائدة وتراجع الشعراء حتى يكون الكتاب غنية للمطلع وثقة للمراجع . وبالله التوفيق (محمد عبد القادر سعيد) الرافعي » .

وفي الطبعة الثالثة التي صدرت سنة ١٣٤٦ هـ من هذا الشرح زاد على الغلاف : « تمتاز بتراجم الشعراء ، وذكر سبب الشعر مع زيادة تهذيب وتنقيح » . وتحتة : « حقوق الطبع محفوظة للشارح » .

هذا الكلام الذي نقلناه من غلاف هذا الشرح ومقدمته ، صريح في دلالاته على أن الشارح هو محمد عبد القادر سعيد الرافعي ، صاحب المكتبة الأزهرية والناشر لهذا الكتاب ، وأنه كان معتمداً في شرحه هذا على شرح التبريزي وغيره من الكتب . فلما أرادت مكتبة النوري بدمشق ، ودار القلم في بيروت تصوير هذه الطبعة سرقةً ، تعمدت كل

منها إلى إخفاء معالمها ، فأثبتت على الغلاف جهلاً أو خداعاً « شرح العلامة التبريزي » . ولكن الشيء الذي لم يشعر الناشران بحاجة إلى حذفه هو مقدمة الرافعي ، فهي لاتزال جاثمة في مكانها ، وبنصّها وفصّها ، تنادي بأن الشرح ليس للتبريزي .

ومع وجود هذه المقدمة قد اغترّ الأستاذ الدكتور سلطاني بعبارة الغلاف ، وجازت حيلة الناشر على أستاذ جامعيّ قضى ردحا من الزمن ، ولا يزال ، يشتغل بالتأليف والتحقيق ، والإشراف على الرسائل العلمية ، فكيف لا يخفى أمرها على طالب ناشئ أو باحث غرير؟ فما أشدّ جناية هؤلاء الناشرين !

هذا ، وذكر الأستاذ عبد السلام هارون رحمه الله هذا الشرح في مقدمته لشرح المرزوقي (ص ١٥) فقال : « وهناك شرح حديث منسوب إلى الأديب « محمد سعيد الرافعي » والحق أنه للمغفور له أستاذنا الشيخ إبراهيم الدجوني » !

(٥) الفهارس والمصادر

صنع المحقق فهارس متنوعة ، لكنه لم يستقص ، ففاته شيء كثير في فهارس الأعلام والقبائل والأمثال والأماكن ، عدا الأخطاء الأخرى . أما فهرس المصادر ، فرأيت فيه أنه اكتفى في مصدرين بذكر اسم الكتاب ، ولم يشر إلى مؤلفه ولا مكان صدوره أو تأريخه . ثم رجع إلى طبعتين من أحدهما من غير تنبيه على ذلك في خلال الحواشي أو فهرس المصادر . (انظر الملاحظتين ١٩٨ ، ٢٠٠) .

ولو روجع الكتاب من قبل معهد المخطوطات ، قبل أن يدفع إلى المطبعة ، لزال مثل هذه الأخطاء .

الملاحظات الخاصة

في معظم الملاحظات الآتية صرفتُ هي إلى نصّ الكتاب وما يتصل من حواشي المحقق الفاضل بضبطه وتوثيقه . فلم أتبع الحواشي المتعلقة بتخريج الشعر وتراجم الأعلام إلاّ ما وقعت عليه عرضاً . وكذلك لم أتناول من التعليقات التي أحال فيها المحقق على شرح الرافعي ظناً منه أنه طبعة من شرح التبريزي إلاّ ما عزا فيه شيئاً إلى التبريزي وهو بريء منه ، أو ورد في شرحه على غير الوجه الذي ذكره المحقق ، فبيّنت ذلك ، ونهت عليه . وسأشير في أوّل ملاحظاتي إلى رقم الفقرة (ف) ثم رقم الصفحة (ص) ، وإلى رقم السطر (س) أحياناً . وسأورد كلام المؤلف أو المحقق بنصّه تاماً بحيث لا يصعب على القارئ الكريم متابعة النقد .

(١) ص ٢٧ : ورد في مقدمة الغندجاني : « .. فجرى ذكر أبي عبد الله النري رحمه الله ، فأثنى عليه بعض الحاضرين وذكر أنه .. قد استخرج معاني للآيات من أبيات الحماسة هو فيها السابق المبرز والجواد المبرز .. » وعلّق المحقق على (للآيات) بقوله : « في الأصل (لآيات) وفيه قصور في الدلالة على بعض الآيات المشكّلة ، والتصويب من (ب) . وعندى أن العبارة بالإضافة (معاني الآيات) أبلغ » .

قول المحقق الفاضل : « في الأصل (لآيات) .. والتصويب من (ب) » كله غلط ، وفي سائر كلامه نظر . فليس في الأصل (لآيات) بالمدّة ، اسم الفاعلات من أئى يَأئى ، ولا في (ب) أي نسخة الشنقيطي (للآيات) بالمدّة ولام التعريف . وإنما في الأصل و (ب) كليهما : (لآيات) جمع بيت ، مسبوقاً بلام الجرّ . والكلمة واضحة في الأصل

(انظر صورة الورقة الأولى في أول الكتاب) .

ولعل المحقق الفاضل حسب الفتحة على همزة (أبيات) في الأصل مدّة ، لأن الناسخ يرسم الفتحة أحياناً بصورة هلال ، كما رسم على الهمزة في (أوسع) والباء في (باب) في الورقة الأخيرة / أس ١١ . (انظر صورة الورقة الأخيرة في أول الكتاب) . ولكن رسم الفتحة لا يشبهه عنده برسم المدّة أبداً . (انظر المدّة على (استوا) و (شا) في صورة الورقة الأولى / ب / س ٦ ، ٧ في أول الكتاب) .

أما الشنقيطي في نسخته (ب) فقد ضبط الباء في (لأبيات) بالسكون ، فلم يترك مجالاً للشك في الكلمة .

وقد أثبت كل من العلامة حمد الجاسر في مجلة العرب ٩ : ٢٧١ والدكتورة وجيهة أحمد السطل في مقدمتها لكتاب الملع : س (لأبيات) على الصواب إلا أن الدكتورة حذفت كلمة (أبيات) الثانية وهو خطأ ، وقد وقع في مقدمة الأستاذ عبد السلام هارون رحمه الله لشرح المرزوقي : ١٤ : (للأبيات) بلام التعريف وهو أيضاً خطأ .

وبعد ، فإذا كان المحقق قد رأى أن الصواب في الكلمة (للأبيات) وأثبتته في النص فكيف أباح لنفسه أن يثبت فيما نقله في مقدمته : ١٢ من كلام الغندجاني (معاني الآبيات) ؟ ألمجرد « أن العبارة بالإضافة أبلغ » عنده كما قال هنا ؟!

(٢) ص ٢٧ س ٩ : ورد أيضاً في مقدمة المؤلف : « فقال لي : عنتاً باطلا وظلماً ، إن كنت صادقاً فيما تدعيه ، فجرد لنقيضها كتاباً يدل على صحة دعواك .. » .

لم يتنبه المحقق على أن قوله « عنتاً باطلا وظلماً » جزء من بيت

الحارث بن حلزة في معلقته ، ضمته الغندجاني كلامه حسب عادته . وقد أثبتته الأستاذ عبد السلام هارون رحمه الله في سطر مستقل ، وأشار في الهامش إلى بيت الحارث وهو :

عَتْنَا بَاطِلًا وَظَلَمًا كَمَا تُعَدُّ شَرًّا عَنْ حَجْرَةِ الرَّيِّضِ الظُّبْيَاءِ^(١)

(٣) ف ١ ص ٢٩ الهامش ٢ : قال المحقق في ترجمة قُرَيْطِ بْنِ أُنَيْفٍ : « ذكر التبريزي ١ / ٣ أنه إسلامي » .

الحق أن التبريزي (١ : ٥) لم يقل شيئاً عن عهد الشاعر ، والمحقق إنما أحال على شرح الرافعي . ولكن الغريب أن البغدادي في الخزانة ٧ : ٤٤٦ نسب ذلك إلى الخطيب في شرح الحماسة ونص قوله : « وهو شاعر

[(١) جاء في لسان العرب (مادة - ع ن ن) قوله : « عَنْ يَمِينٍ وَيَعْنُ عَنَّا وَضُنُونًا ، وَاعْتَنَ : اعْتَرَضَ وَعَرَضَ ... وَالاسْمُ : الْقَنْنُ وَالْعَيْنَانُ . قَالَ [الحارث] بِنِ حِلْزَةَ : عَنَّا بَاطِلًا وَظَلَمًا كَمَا تُعَدُّ شَرًّا عَنْ حَجْرَةِ الرَّيِّضِ الظُّبْيَاءِ وَفِي حَدِيثِ طَهْفَةَ : بَرْنَا إِلَيْكَ مِنَ الْوَثْنِ وَالْقَنْنِ . الْوَثْنُ : الصَّم . وَالْقَنْنُ : الِاعْتِرَاضُ ، مِنْ عَنِ الشَّيْءِ : أَيِ اعْتَرَضَ . كَأَنَّهُ قَالَ : بَرْنَا إِلَيْكَ مِنَ الشَّرِّ وَالظُّلْمِ . »] وقيل : أراد به الخلاف والباطل » . واستدرك طابع اللسان الأول فذكر أن بيت الحارث بن حلزة قد تقدم إنشاده في مادة (حجر ، وريض ، وعتر) عن بنون فشناة فوقية ... وعلق على ذلك الأستاذ الجليل أحمد تيمور (تصحيح اللسان : ٢٨) .

وأورد أبو بكر بن الأنباري بيت الحارث بن حلزة في كتابه شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات (ص ٤٨٤) بنونين وقال في تفسيره : « عَتْنَا : مَعْنَاهُ اعْتِرَاضًا . يَقُولُ : أَمَّ تَعْتَرِضُونَ بِنَا اعْتِرَاضًا ، وَتَدْعُونَ الذُّنُوبَ عَلَيْنَا ظَلَمًا وَمِيلًا عَلَيْنَا . يُقَالُ : عَنْ يَمِينٍ عَتُونَا : إِذَا اعْتَرَضَ »

وجاء في شرح المملقات السبع للزوزني (ص ١٧٠) بيت الحارث بن حلزة بنونين ، وقال في تفسيره : « الْقَنْنُ : الِاعْتِرَاضُ . وَالْفِعْلُ : عَنْ يَمِينٍ ... » [

إسلامي . قاله الخطيب التبريزي في الحماسة . وقد تتبعت كتب الشعراء وتراجهم فلم أظفر له بترجمة . « ولاشك أن ذلك وهم من البغدادي . والذي صرح بكونه إسلاميا هو العيني في شرح الشواهد ٣ : ٧٢ . وقد فات الأستاذ عبد السلام هارون رحمه الله أن يرجع إلى شرح التبريزي لتوثيق كلام البغدادي في هذا الموضع من الخزانة .
وقد أعاد البغدادي هذا الكلام في شرح أبيات المغني ١ : ٨٧ فنبه محققاه على وهمه .

(٤) ف ١ ص ٢٩ س ٥ : حكى الفندجاني في نسب الشقيقة عن شيخه أبي الندى قوله : « الشقيقة هي بنت عباد بن زيد بن عمرو بن ذهل بن شيبان ... »

هذا النسب وما بعده منقول من جمهرة النسب للكلي : ٥٠٣ (١) : ٢١٦ ط . العظم) . وكذا ورد نسبها فيه في هذا الموضع . وقد أورد التبريزي والبغدادي كلاهما نصّ الفندجاني بتمامه من هذه الفقرة ، ولكنها اختلفا في نسب الشقيقة . فهو عند التبريزي ١ : ٦ كما هنا ، أما البغدادي فقد نقل في الخزانة ٧ : ٤٤٢ وشرح أبيات المغني ١ : ٨٥ (عوف بن ذهل) ، مكان (عمرو بن ذهل) . ويُرجح ما في نسخته من كتاب الفندجاني قول الكلي في ذكر أولاد سعيد بن عمرو بن ذهل (ص ٥١٤) (١ : ٢٣٣ ط العظم) : « وأمه رم بنت عباد بن زيد بن عوف بن ذهل وهي أخت الشقيقة التي ينسب إليها ولدها من أسعد بن همام » . ويؤيد ذلك أنّ الكلي لم يذكر من أولاد عمرو بن ذهل من يسمّى زيدا ، بينما ذكر من ولد عوف بن ذهل (ص ٥١٥) زيدا ، ثم من ولد زيد عبادا . فلعلّ (عمرو) في الموضع الأول من الجمهرة (ص ٥٠٣) تحريف قديم . هذا ، وفي جمهرة ابن حزم : ٣٢٥ « عباد بن

عمرو بن ذهل « والظاهر أنه سقط فيه (زيد) بعد (عباد) .

(٥) ف ١ ص ٢٩ س ٨ : ومن قول أبي الندى : « وأما اللقيطة .. فهي أم حصن بن حذيفة وإخوته ، وهم خمسة » . وعلق المحقق على قوله : (وهم خمسة) : « هم : ندبة ومالك و ورد وشريك وعقبة . وأبوهم حذيفة الذي يقال له رب معدّ . ورد ذلك في جمهرة الانساب ص ٢٥٦ » .

تعليق المحقق هذا يؤم أن الضير (هم) في النص راجع إلى الإخوة ، وأن أبناء اللقيطة ستة . وهذا خلاف ما قصد إليه أبو الندى ، فإنّ أبناءها عنده خمسة ، والضير (هم) راجع إلى حصن وإخوته جميعا ، بدليل قوله في آخر الفقرة :

« وهي أم حصن ومالك ومعاوية و ورد وشريك بني حذيفة » . وهناك علق المحقق بقوله : « زاد ابن حزم على هذه الأسماء (ندبة وعقبة) وأسقط (معاوية) .

(٦) ف ١ ص ٢٩ س ١٢ : جاء في الخبر العزيز الذي حكاه أبو الندى في سبب تسمية أم حصن باللقيطة : « .. وقال لأمتها : استرضعيها وأخفيها عن الناس [فما يكون لك] منها خير » .

أولا : (عن) تحريف ، صوابه : (من) كما في الأصل ، و (ب) والخزانة ٧ : ٤٤٣ وشرح الأبيات ١ : ٨٦ .

ثانياً : علق المحقق على ما بين الحاصرتين ، فقال : « العبارة مطموسة في (ش) وهي في الأصل (فلن يهلك) و واضح أنها من تلفيق الناسخ . أما البغدادي فقد تجاوز هذه العبارة في نقله الخبر في شرح أبيات المغني ١ / ٨٦ وما أثبتته أدنى إلى الأصل وإلى المراد . »

قلت : وقد تجاوزها البغدادي في الخزانة ٧ : ٤٤٣ أيضا ، وقبله التبريزي في شرح الحماسة ١ : ٦ . ولكن الذي أثبتته المحقق كيف يكون « أدنى إلى الأصل » ؟ فستان ما بين (فلن) و (فئا) ، و (يهَمَك) و (يكون لك) ! ولعل الصواب « فلن يُعَدِمَكَ فتقاربت العين ورأس الدال فتحولتا إلى هاء ، ثم وصلت بالميم لقرب طرف الدال منها .

(٧) ف ١ ص ٣٠ س ٣ جاء في الخبر نفسه : « فقال لأخيه ... مالك لاتزوج وتجمع النساء نرزقك منك عضداً .

كذا ضبط « نرزق » بضم القاف ، والصواب بسكونها كما في الأصل و (ب) كليهما .

(٨) ف ١ ص ٣٠ س ٤ في الخبر نفسه : « وقد علمت ما لقيت من العذرية وطلبها » .

كذا أثبت المحقق (من) والصواب (في) كما في الأصل و (ب) وشرح التبريزي ١ : ٦ وشرح أبيات المغني ١ : ٨٦ . وهي تفيدها السببية . وفي الخزانة ٧ : ٤٤٣ (من) ، والظاهر أنه تحريف .

(٩) ف ٢ ص ٣٢ س ٢ : ورد في النص : « الأخرق ضد الصنع » . ضبط المحقق « الصنع » بكسر النون ، وكذا في الأصل . وهو خطأ . الصواب بفتحها كما ضبط الشنقيطي في (ب) .

(١٠) ف ٢ ص ٣٢ : ورد في النص البيت الآتي :

أحاذر أنباء من القوم قد دنتُ وأوبئةً أتقاضٍ هن دليل

كذا أثبت المحقق (دليل) بالدال ، وهو تحريف منه . صوابه (زليل) بالزاي كما في الأصل و (ب) وشرح التبريزي ١ : ٢٩ . قال الخليل الهلالي من قصيدة رواها الغندجاني في ضالة الأديب عن شيخه أبي

الندى :

فأتم قرن الشمس حتى أناخه بقرنٍ وللمستعجلات زليلٌ
 نقلها البغدادي في الخزانة ٥ : ٢٦١ وقال في تفسير زليل : « مصدر زلّ
 يزلّ بالزاي ، إذا ترّترأ سريعاً . »
 هذا ، وقد أثبت محققو الأغاني (ط دار الكتب) ١٣ : ٥٤
 (دليل) بالبدال ، وكتبوا في الهامش : « وفي ط : « دليل » بدل
 « دليل » وفي مختار الأغاني : « هزيل » . فلعلّ المحقق اعتمد على الأغاني
 لأنه رجع إليه في تخريج هذا الشعر وتصحيح نسبه ، ولأنّ كلمة
 (زليل) بالزاي واضحة جدا في الأصل ونسخة الشنقيطي كليهما . فإن
 صحّ هذا كان واجبا عليه التنبيه على ما في الأصل و (ب) ، وبيان
 سبب العدول عنه .

(١١) ف ٤ ص ٣٣ : ورد في النص قول بلعاء بن قيس الكناني :

وفارس في غمار الموت منغمس إذا تأتي على مكروهة صدقا
 فقال المحقق في تعليقه عليه : « البيت .. في .. شرح المرزوقي ق ٨ / ١
 وشرح التبريزي ص ١٢ . وفي صدر البيت في الشرحين (على مكروهه)
 ورجح ابن جني في إعراب الحماسة ١٥ / ب تأنيثها بتقدير (على حال
 مكروهة) .. »

قوله « صدر البيت » سبق قلم وإنما أراد العجز . ولا يصح أن في
 الشرحين كليهما (على مكروهه) بالإضافة إلى الضمير ، وإنما هو كذا في
 متن الحماسة عند المرزوقي وأشار في الشرح إلى الرواية الأخرى . أما شرح
 الرافعي الذي أحال عليه المحقق ففيه (على مكروهة) بالتاء في آخره ،
 وكذا في شرح التبريزي ١ : ٣١ ، وأشار إلى الرواية الأخرى .

(١٢) ف ٥ ص ٣٤ : نص الفقرة : « .. قال تأبط شرا :
فأبتُ إلى فهم ولم أك آيبا وكَم مثلها فارقتُها وهي تصفِرُ
قال أبو عبد الله : .. والهاء في قوله (وكَم مثلها) راجعة إلى
هذيل . وقوله (وهي تصفر) : قيل معناه : أي تتأسف على فوقي » .
« قال أبو محمد الأعرابي : سألت أبا الندى رحمه الله عن قوله : (وكَم
مثلها فارقتُها وهي تصفر) قال معناه : كَم مرة مثلها فارقتُها وهي تتلف
كيف أفلتُ . قال : والرواية الصحيحة (فأبتُ إلى فهم وما كدتُ آيبا)
والهاء في (فارقتُها) راجعة إلى فهم . قال : ورواية من روى (ولم أك
آيبا) خطأ . وفهم ابن عمرو بن قيس بن عيلان » .

الجملة (والهاء في فارقتُها راجعة إلى فهم) أراها قلقة في هذا
الموضع ، ناقضة للكلام السابق . وذلك لأن الظاهر من هذا السياق
لكلام النمري ورد الغندجاني أن الخلاف بين النمري وأبي الندى من
وجهين : أولاً في رواية البيت ، فالصواب عند أبي الندى (وما كدت
آيباً) . وثانياً : في تفسير البيت ، فالهاء في (مثلها) و (فارقتُها)
جميعاً ترجع عند النمري إلى هذيل . أما أبو الندى فالهاء في (مثلها)
راجعة عنده إلى كلمة (مرة) ، ولكنها في (فارقتُها) تعود على هذيل ،
لأنه قال في التفسير : « وهي تتلف كيف أفلتُ » . فالتلف على إفلاته
وتخلصه إنما يتصور من قبل أعدائه ، وهم بنو لحيان من هذيل ، لا من
قبل فهم قبيلة الشاعر نفسه . فما أمر هذه الجملة القلقة ؟

الواقع أن هذه الجملة مكتوبة عمودياً على هامش الأصل ، وفي
بدايتها فوق (والهاء) حرف السين كذا (س) وفي آخرها (صح)
وبدأت الجملة بإزاء السطر ١٢ (والرواية الصحيحة ... من روى ولم) من
غير علامة اللحق في داخل النص . بينما كتب في الهامش أفقياً بإزاء

السطر ١١ : (مرّة) والسطر ١٢ : (كدت) بعلامة صح في آخرهما والاشارة للحق في النص . أي (كم مرة مثلها) و (ماكدت آتياً) . فردّهما العلامة الشنقيطي في نسخته إلى موضعها من النص ولكن ترك الجملة المذكورة كما هي على الهامش . أما الأستاذ المحقق فأدخل هذه الجملة في النص متأسياً - فيما أظن - بالبغدادي في الخزانة ٨ : ٢٧٦ . ولكن التبريزي الذي أورد الفقرة بتامها في شرحه ١ : ٤١ قد أغفل هذه الجملة مع حرصه - بوجه عام - على إيراد النص مع هوامش نسخته .

ويُشبه هذا الهامش هامش آخر في الورقة ١٢ / ب في الفقرة ٢٦ ، فلم يدخله المحقق في النص ، بل أوردّه في تعليقه منسوباً « لبعض العلماء » خلافاً لما فعل هنا .

ومثلها هامش ثالث في الفقرة ٢٥ ، ولكن مع علامه للحق في داخل النص فأدخله الشنقيطي رحمه الله في نسخته في النص ، وتبعه الأستاذ المحقق .

إني أرى أن حرف السين في بداية الهوامش الثلاثة يشير إلى نسخة أخرى من الكتاب ، بيد أن الأول والثاني من الحواشي الواردة في تلك النسخة ، أما الثالث فهو زيادة في النص فيها ، وعلامة للحق تشير إلى مكان الزيادة . وعلى هذا لا يصح إقحام الهوامش الثلاثة في النص .

والهامش الذي ورد في هذه الفقرة (والهاء في فارقتها راجعة إلى فهم) يشير إلى تفسير آخر للبيت أوردّه التبريزي في شرحه ، ولكن المعنى حينئذٍ يختلف عما ذكره أبو الندى . قال التبريزي : « فيكون المعنى : كم مرة فارقتها وأطلت الغيبة عنها ، أي عن القبيلة ، فهي تلفظ في أمري ، وتكثر القول في شأنني ، فمنهم من يقول : إني قُتلت ، ومنهم من يقول : إني ظفرت ، فتعلو أصواتهم ، ويكثر كلامهم كالطير تجتمع

وتصيح .

أما البغدادي فإمّا أن يكون كاتب نسخته قد أقحم هذا الهامش في النص أو أقحمه البغدادي نفسه لسقوط كلمة (مرة) من نسخته ، ليستقيم كلام الغندجاني ويخلو من الحشو ، فإنه لا يبقى بعد حذفها فرق بين تفسيري النري وأبي الندى .

ولكن لم يكن البغدادي ليرتضي هذا التفسير الذي يرده سياق الأبيان ، فقال (٨ : ٣٧٧) : « ورجوع الضير من (مثلها) إلى (فهم) غير مناسب . والمناسب رجوعه إلى لحيان .. » .

هذا ، وقال المحقق في تعليقه على (.. راجعة إلى فهم) : وهي عند التبريزي كما ذكر النري عائدة إلى هذيل حيث يقول : « والضير في (مثلها) يعود إلى هذيل وأراه سديداً .. »

قلت : هذا ماورد في شرح الرافعي ، وليس من كلام التبريزي . وأخذه الرافعي من كلام النري الذي نقله التبريزي بنصه مع رد الغندجاني .

(١٣) ف ٦ ص ٣٦ الهامش ٢ : قال المحقق يذكر اختلافهم من نسبة الحماسية ١٤ (إنا محيوك ياسلمى فحينا) : « وأما بشامة بن حزن النهشلي فقد مال إلى نسبة الحماسية إليه كل من ... والتبريزي في شرح الحماسة ١ / ٢٥ .. وذكره كل من المرزوقي .. و .. بلا ترجيح » .

قلت : لا التبريزي مال إلى نسبة الحماسية إلى بشامة ولا الرافعي الذي أحال عليه المحقق . أما التبريزي فذكره بلا ترجيح بل بتضعيف كالمرزوقي فقال (١ : ٥٠) : « وقال بعض بني قيس بن ثعلبة ، ويقال إنها لبشامة بن حزن النهشلي » . وأما الرافعي فلم يستطع أن يفرّق بين

(بعض بني قيس بن ثعلبة) و (بشامة بن حزن النهشلي) ، فجعلها شخصا واحدا ، فضلا عن أن يميل ويرجع نسبة الشعر إلى أحد . فأثبت في النص « وقال بعض بني قيس بن ثعلبة » وعلق عليه في الهامش بقوله : « هو بشامة بن حزن النهشلي » !

(١٤) ف ٨ ص ٣٩ : ورد في نص الفندجاني قول الحارثي المنسوب إلى السمومل :

فإن بني الديان قطب لقومهم تدور رحام حوله وتجول
كذا برواية (حوله) فعلق عليه المحقق الكريم : « البيت من ديوان
الحماسة ١ / ٨١ آخر أبيات القصيدة المذكورة . وجاء في العجز (حولهم)
وهي مرجوحة ، فالضمير مفرد يعود على القطب ، كما أن الرحى إنما تدور
حول القطب لآحول الناس » .

أحال المحقق هنا على ديوان الحماسة ١ / ٨١ فقط وقال : « وجاء في
العجز (حولهم) » ولم يشر إلى رواية المرزوقي والتبريزي وديوان
السمومل وأما القالي ، مع أنه قد أحال على هذه المصادر كلها في تخريج
القصيدة . أفلا يوهم هذا أن رواية (حولهم) قد تفرد بها ديوان الحماسة
(تحقيق عسيلان) وقد تكون رواية (حوله) هي الشائعة ، مع أن
الأمر بالعكس . فقد اتفقت على هذه الرواية (حولهم) نسخ الحماسة
الأربع التي اعتمد عليها الدكتور عبد الله عسيلان ، مما يكاد يقطع بأن
الرواية عند أبي تمام (حولهم) . ولعل المحقق الكريم لم ينسَ ما نقله في
ص ٣٥ من كلام المرزوقي الذي قال : « على أني قد نظرت فوجدت أبا
تمام قد غير كثيرا في ألفاظ الأبيات التي اشتل عليها هذا الكتاب ..
ولعله لو أنشر الله الشعراء الذين قالوها لتبعوه وسلموا له » وعقب عليه :
« قلت : ولعل هذه أوضح شهادة بفصاحة أبي تمام وتوثيق فقهه لغة

العرب» .

وبصرف النظر عن مدى صحة قول المرزوقي إنَّ أبا تمام غير في نصوص الآيات ، ليست رواية (حولهم) مما تفردت به حماسة أبي تمام . بل هي الرواية عند المرزوقي والتبريزي في شرح الحماسة . ولم يشر أحد منهما إلى رواية أخرى غيرها . وقد نقل التبريزي نص هذه الفقرة ولكن أغفل رواية الغندجاني . وهي الرواية في ديوان السموءل : ٩٢ وأمالي القالي ١ : ٢٧ واللآلي ١ : ٥٩٧ والحماسة البصرية ١ : ١٤٩ والتذكرة السعدية ١ : ٥٠ ونهاية الأرب للنويري ٣ : ٢٠٢ والمستطرف ١ : ١٣٣ والتاج (دين) . وفي المقاصد النحوية ٢ : ٧٨ (حولها) وهي أيضا ترجع إلى القبيلة (بني الديان) لالفظ (قطب) . أما قول المحقق الفاضل (.. كما أن الرحي إنما تدور حول القطب لاحول الناس) فهو كما ترى !

(١٥) ف ٨ ص ٤٠ س ١ : ورد في النص المثل « عي صامت خير من عي ناطق » فعلق عليه المحقق بقوله : « ورد في جمع الأمثال (٢٤٧٠) ٢ / ٢٥ وفيه « عي الصمت أحسن من عي المنطق » وجاء له بأخبار وشعر» .

نص المثل بلفظ الغندجاني ورد في جمع الأمثال بعد ورقتين عن الموضوع الذي أحال عليه المحقق في ٢ : ٢٩ (رقه ٢٤٩٥) وانظره بهذا اللفظ في فصل المقال : ٢٩ والمستقصى ٢ : ١٧٥ . وقد ضبط المحقق (عي) بكسر العين في الموضعين كما في الأصل في الموضوع الثاني . وقد ضبطت العين بالفتح من المصادر المذكورة كلها إلا أن الميداني قد أشار من آخر كلامه إلى رواية الكسر فقال : « ويروي (عي صامت) على المصدر بجعل (صامت) مبالغة كما يقال : شعر شاعر» .

(١٦) ف ٩ ص ٤٠ الهامش ٥ يقول المحقق في تخريج البيت :
ولقد شهدت الخيل يوم طرادها فطعنت تحت كنانة المتطر
« ... أما عند التبريزي ١ / ٣٤ فهو « لبعض بني تيم الله بن ثعلبة » وقال
في الشرح نقلا عن الغندجاني : « الذي قال هذا الشعر هو علقمة بن
شيبان ... »

قلت : كذا في شرح الرافعي . أما التبريزي فقد نقل في آخر شرحه
١ : ٦٧ نص هذه الفقرة بما فيه كلام النري وتقد الغندجاني .

(١٧) ف ٩ ص ٤١ س ٦ ورد في كلام النري الذي نقله الغندجاني في
تفسير البيت :

ونطاعن الأبطال عن أبنائنا وعلى بصائرنا وإن لم نبصر
عن أبي ريش : « البصيرة هاهنا اليقين ، فيقول : نقاتل على ماخيلت :
أكنا على يقين أم على شك » .

قد أغفل المحقق هنا تخريج المثل « على ماخيلت » وتفسيره . وقد
ورد المثل نفسه ضمن شطر بيت تمثل به الغندجاني في الفقرة ١٩ ص ٥٦
(فتره أبو عبد الله « على ماخيلت وعلى عماها ») وهناك فتره المحقق
فقال : « .. ومعنى المثل أنه يمضي على غرر من غير يقين . كذا في
اللسان (خيل) » .

والمثل (على ماخيلت) في الفاخر : ٢٧ والزاهر ١ : ٥١٥ والميداني
١ : ٣١٢ والأساس ١ : ٣١٢ (خيل) . ومعناه هنا في كلام أبي ريش :
على كل حال ، كما في قول زهير بن أبي سلمى من قصيدة في ديوانه : ٣٧
تجذم على ماخيلت هم إزاءها إذا أهلك المال الجماعات والأزل
وأشد ابن قتيبة في الشعر والشعراء ١ : ١٠٢ قول الشاعر :

قل للصعاليك لاتستحسروا من التاس وسي في البلاذ

فالفزوءُ أحجى على ماخيلت من اضطجاعٍ على غير وساءٍ
وانظر اللسان (هلك)

(١٨) ف ١٠ ص ٤٢ الهامش ٥ : « البيت للشمندر الحارثي في ... والتبريزي
١ / ٣١ ... وأيد التبريزي هذا بقوله : « المعنى أنا تقتلك جهارا ونحكم
السيف فيكم حتى يكلّ » .

لفظ التبريزي في ١ : ٦٢ « والمعنى أنا تقتل جهاراً لثقتنا بأنفسنا ،
ونحكم السيف فيكم إلى أن يكلّ » . وقد أخذ منه الرافعي في شرحه
بتصرف كما ترى فيما نقله المحقق منه والصواب في رقم الصفحة : ٣٢ .

(١٩) ف ١١ ص ٤٣ : ورد في كلام النهري قول ابن زيابة :
إنك ياعمرو وترك الندى كالعبد إذ قيّد أجأله
فعلق عليه المحقق بقوله : « ... وذكره التبريزي في شرحه ١ / ٢٨
والرواية عنده (إني وحواء وترك الندى) وقال في معناه : « إني متى
تركت الغزو على حواء واغتنام الأموال وبذلها لم يبق لي هم » فاقتبس
رواية الغندجاني وشرحه مما سيرد في المتن بعد سطور .

قلت : رواية التبريزي ١ : ٧٣ مثل رواية النهري لافرق بينها ، إلا
أن التبريزي في آخر تفسيره للبيت نقل رد الغندجاني بنصه . وقد أثبت
الرافعي في شرحه رواية الغندجاني ولخص ماجاء في رده من تفسير
البيت . وكل ذلك من شرح التبريزي .

(٢٠) ف ١١ ص ٤٤ س ١ : ورد في النص في تفسير البيت السابق :
« قال أبو عبد الله : قال ابن السكيت : تقول أنت كالعبد ... »
كذا (تقول) وهو خطأ لعله مطبعي . والصواب (يقول) بإسناده
إلى الفئاب ، كما في الأصل و (ب) والنهري : ٣٤ وشرح التبريزي ١ :
٧٣ والخزاة ٥ : ١١٦ .

- (٢١) ف ١١ ص ٤٤ س ٧ : تمثل الغندجاني بالبيت :
- فلا يدري نصير من دحاها ومن هو ساكن العرش الرفيع
لم يضبط المحقق (نصير) أكزبير هو أم كأمير وكلاهما من أسماء
العرب فيشتبه على القارئ انظر القاموس (نصر) وقد ضبط في الأصل و
ب كليهما كزبير . وهو فيها بالصاد المهملة ولكن في الخزانة ٥ : ١١٦
بالمعجمة . وقد نبه على ذلك محققه . وقال الأستاذ المحقق في تخريج
المثل : « لم أجده في مصادر الأمثال لدي » . قلت أورد ابن الأنباري في
الزاهر ١ : ٢٩٣ قولهم (ما يدري من طحاها) ولعل الشاعر ضمن بيته
هذا المثل الذي يروى بلفظ (دحاها) و (طحاها) .
- (٢٢) ف ١١ ص ٤٤ الهامش ٣ : علق المحقق على رواية أبي الندى
وتفسيره لقول ابن زيابة الذي سبق (انظر رقم ١٩) : « أخذ بهذا وأثبتته
كل من التبريزي ١ / ٣٨ و البغدادي ٢ / ٣٣٥ » .
- قلت : لم يأخذ به التبريزي . وإنما أثبتته في آخر شرح البيت كما
سبق .
- (٢٣) ف ١٢ ص ٤٥ س ٦ : في النص : « وإنما المعنى أنه هُف أمه - وهي
زيابة - أن لا يلحقه في غاراته فيقتله أو يأسره . »
- كذا في الأصل (في غاراته) ولكن في شرح التبريزي ١ : ٧٥
والخزانة ٥ : ١١١ وشرح أبيات المغني ٤ : ٣٢ (في بعض غاراته) ولعل
كلمة (بعض) سقطت من أصلنا ، مع صحة العبارة بدونها .
- وقال المحقق الكريم في تعليقه على النص : « وبهذا المعنى أخذ
التبريزي في شرحه » .
- قلت : قد نقل التبريزي تفسير البيت عن أبي هلال ثم أبي العلاء .
أما كلام النري ورّد الغندجاني فنقلها بعد ما فرغ من تفسير الحماسة
كلها .

(٢٤) ف ١٢ ص ٤٥ : أنشد الغندجاني قول النابغة الذبياني :
 يالهنف أمي بعد أسرة جمول ألاً ألقههم ورهـ ط عرار
 علق المحقق على (جمول) فقال : « لعلها جمون ترخيم جمونة ،
 فليس في أسمائهم جمول في مصادر الأنساب لدي » .
 كذا (جمول) باللام ثابت في شرح التبريزي ١ : ٧٥ ، والخزانه ٥ :
 ١١٠ وشرح أبيات المغني ٤ : ٣٢ . وقال الصفاني في التكملة (جعل) :
 « وجمول مثل جرول من الأعلام » . ونحوه في التاج (جعل) .
 (٢٥) ف ١٣ ص ٤٥ ورد في النص في كلام النري قول معدان [بن
 جواس] :

وكفنت وحدي منذراً في ردائه وصادف حوطاً من أعاديّ قاتل
 وقال المحقق في تعليقه : « .. وجاء في الديوان والمرزوقي (بردائه)
 وكلمة (في) أدلّ على مراد الشاعر من موت ولده .. »

قلت : اهتم المحقق برواية الديوان والمرزوقي ، ولم يشر إلى ما أثبتته
 الشنقيطي هنا في نسخته : (في ثيابه) كما ورد فيما بعد في إنشاد
 الغندجاني لأنه رأى في الأصل هنا ضرباً على (ردائه) ولكن الصواب هو
 ما أثبتته المحقق الكريم فإنه موافق لما ورد في كتاب النري : ٣٨ في نص
 البيت . إلا أنه في شرحه قال : « وقوله (بردائه) » !

(٢٦) ف ١٣ ص ٤٥ الهامش ٧ : قال المحقق في تخريج البيت السابق
 ونسبته :

« ورد البيت في ديوان الحماسة ق ٢٦ / ٢ ج ١ / ٩٤ وقال في
 نسبته : « وقال معدان بن جواس الكندي ، وتروى لمعن بن المضرّب ،
 جاهلي يخاطب مالكا » . والبيت لمعدان في : المرزوقي ق ٢٦ / ٢ ج
 ١ / ١٥٢ والتبريزي / ٤١ .. وهما بيتان .. ووردا لمعدان كذلك في معجم

الشعراء ص ٣٣٥ . «

ثم عاد إلى ذكر الخلاف في نسبة الشعر في آخر الفقرة ص ٤٧ الهامش ١ فقال : « اختلفت المصادر في قائل هذين البيتين : فهما لمعدان بن جواس ، أو لمعن بن المضرب في ديوان الحماسة ، ولمعدان بن جواس الكندي في شرحي المرزوقي و التبريزي كما تقدم . وهما لحجية بن المضرب في المؤلف والمختلف ١١٦ - ١٧ ومعجم الشعراء ٣٣٥ .. »

قلت : يلاحظ على الحاشيتين أولاً : التكرار ، وثانياً : التناقض فيما نسبته . إلى معجم الشعراء ، فإنه قال أولاً في ص ٤٥ إن البيتين في معجم الشعراء : ٣٣٥ لمعدان ، ثم قال في ص ٤٧ إنها فيه لحجية بن المضرب وثالثاً : ليس صحيحاً مانسبه إلى التبريزي ، ولفظه في شرحه (١ : ٧٧) : « وقال معدان بن جواس الكندي ويروي لحجية بن المضرب السكوني .. » .

(٢٧) ف ١٣ ص ٤٦ : تمثل الغندجاني بالبيت الآتي :

إذا هبطت حوران من بطن عالجر فقولا لها ليس الطريق هنالك
في شرح التبريزي ١ : ٧٨ عن الغندجاني (كذلك) بدلا من
(هنالك) . والبيت لحسان بن ثابت من قصيدة في ديوانه : ٨٥ ، وانظر
تخريج البيت في الديوان وقصته وتفسيره في طبقات فحول الشعراء ١ :
٢٤٨ .

(٢٨) ف ١٤ ص ٤٨ : تمثل الغندجاني بالبيت الآتي :

إذا أفسدت أول كل أمر أبت أعجازه إلا الثواء
قلت : أنشده الأمدي في المؤلف : ٤٤ لعمر بن أحر الباهلي .
وهو من ثلاثة أبيات في الزاهر ١ : ٣٠٥ بدون عزو . وانظر هامشه .

(٢٩) ف ١٤ ص ٤٨ : ورد البيت الآتي :

أقدم فيهم دعلجاً وأكره إذا أكرهوا فيه الرماح تحمها
فقال المحقق في تعليقه عليه : « أشار التبريزي في شرحه إلى هذه
الرواية وصوبها » .

قلت : لم يصب التبريزي ١ : ٨٢ رواية الغندجاني وإنما ختم شرحه
بنقل نص الغندجاني كاملاً من غير تعليق عليه .
(٣٠) ف ١٤ ص ٤٨ : ورد في نص الغندجاني قول مروان بن سراقه
الجعفري :

وعبد عمرو منع الفئاما

ودعلجاً أقدمهم إقداما

كذا ورد في الأصل و (ب) : (أقدمهم) . والصواب ، فيما أرى ،
مانتله التبريزي في شرحه ١ : ٨٢ عن الغندجاني : (أقدمه) وكذا في
الأغاني كما ذكر المحقق . و (أقدم) معناه : قدم . وهو مثل قوله :

أقدم فيهم دعلجاً وأكره

فالضمير المفرد المفعول به يرجع إلى (دعلج) ، وفاعل (أقدم) عبد

عمرو .

(٣١) ف ١٥ ص ٤٩ : نقل الغندجاني عن النري : « قال بعض بني
بولان :

نستوقد النبل بالحضيض وتق ستاد نفوساً بنت على الكرم »

كذا ورد في الأصل (نقتاد) بالقاف ، وبإسناد الفعلين (نستوقد)

و (نقتاد) إلى المتكلمين ، وهي رواية في البيت ، ولكن الرواية التي

ثبتت في كتاب النري : ٤٤ (تستوقد النبل .. وتصطاد) وعليها فسر

البيت ، فقال : « يقول : نبئنا تصطاد أي تصيها ، وتستوقد

بالحضيض ، أي تفعل الفعلين معاً في رمية واحدة .. » .

(٣٢) ف ١٥ ص ٥١ : رواية البيت السابق عند الغندجاني :
 نوخذ النبيل بالحضيض ونص — سطااد نفوساً صيفت على الكرم
 كذا أثبت المحقق (الكرم) بأداة التعريف ، ولم يتنبه على تصحيح
 الناسخ في الأصل ولم يرجع إلى نسخة الشنقيطي الذي أثبت (كرم)
 مجرداً من (ال) على الصواب .
 (٣٣) ف ١٦ ص ٥٢ : نعى الغندجاني على النري تفسيره لقول قيس بن
 الخطيم :

طعنت ابن عبد القيس طعنة ثائر لها نفذ لولا الشعاع أضاءها
 وعدم ذكره السبب الذي دعا قيساً إلى أن طعن ابن عبد القيس ، ثم قال :
 « وكان سبب ذلك أن هذا القيسي قتل عدياً جدّ قيس بن الخطيم ،
 فقتله قيس بجده عدي ، وأعانه على ذلك خدش بن زهير العامري » .
 فعلق المحقق الفاضل على ذلك بقوله : « .. وقد تفرّد الغندجاني هنا بخبر
 عونه ابن الخطيم في ثاره من ابن عبد القيس » .
 قلت : قيس بن الخطيم نفسه صرح بإعانة خدش في قوله من
 الحماسية نفسها :

وساعدني فيها ابن عمرو بن عامر خدش فأدى نعمة وأفاءها
 هذه رواية شرح التبريزي ونسختين من نسخ الحماسة التي اعتمد
 عليها فحققها . وهي الرواية في ديوانه : ٤٥ . وفي شرح المرزوقي
 والنسختين الأخرين من الحماسة (زهير) مكان (خدش) . وقد وردت
 في الديوان : ٥٠ - ٥١ قصة الأبيات وفيها ذكر عون خدش ابن الخطيم .
 وذكر صاحب الأغاني ٣ : ٢ - ٧ قصة مقتل الخطيم أبي قيس وعدي
 جده ، وأخذ قيس ثارهما مفصلة ، كما ذكرها التبريزي في شرح الحماسة
 ١ : ٩٦ ، ولم ينقل عن الغندجاني . وأبو الفرج والخطيب كلاهما ذكر

عون خداش قيساً ليد كانت لأبي قيس عنده وانظر جمهرة ابن حزم :
٢٨١ . ولا أدري بعد ذلك كيف تفرد الغندجاني بخبر عون خداش !

(٣٤) ف ١٧ ص ٥٢ : تمثل الغندجاني بقول الفرزدق :

أراد طريق العنصلين فياسرت به العيس في نائي الصوى متشائم
وقال المحقق في تعليقه على البيت : « جاء في العروض في رواية
الأصل (فباشرت) والتصحيح من الديوان » .

قلت : في نسخة الشنقيطي (فياسرت) على الصواب ، وهي من
المحقق على طرف الثام ، فقد اتخذها النسخة المساعدة وقال إنه قابل بها
نص الأصل . فاله لم يستعن بها هنا ؟ وكذا في شرح التبريزي ١ : ١٠١
عن كتاب الغندجاني .

وهنا في الأصل و (ب) هامش : العنصل : وإد بين الهامة وبين
الدهناء . وفي شرح التبريزي : « العنصل : وإد بين الهامة والدهناء
وثناه بما حوله » . قد أغفل المحقق هذا الهامش بينما أثبتته الأستاذ حمد
الجار انظر مجلة العرب ٩ : ٢٧٥ .

(٣٥) ف ١٧ ص ٥٢ س ٤ / ص ٥٣ س ٢ : فسر النهرى قول الشاعر :
أنبئه بأن الجرح يشوى وأتلك فوق عجلزة جموم
بقوله : « يقول لصاحبه أقدم ولا تخم ... » وانتقد الغندجاني
تفسيره فقال : « .. كيف يقول لصاحبه أقدم ولا تخم وصاحبه جريح
مطروح .. » .

جاء (لا تخم) أولاً في ص ٥٢ في كلام النهرى في السطر الثالث من
الفقرة ثم جاء مرة أخرى في كلام الغندجاني حين عاب تفسيره في ص ٥٣
في السطر التاسع من الفقرة . وكان ينبغي للمحقق أن يفسره في الموضع
الأول ، ولكنه تجاوزه وفسره في الموضع الثاني . أما تفسيره فهو من

أغرب الفرائب قال : « وَخَمَّ يَخِمُّ : جَبْنٌ وَثَاقِلٌ » .
 كذا (وَخَمَّ) بضم العين في الماضي و (يَخِمُّ) بكسرها في المضارع !
 ومعناه : جبنٌ ! ولم يرد المحقق الكريم أن يتفضل علينا بالإشارة إلى
 مصدره فحرمنا نوادر أخرى مثلها !

(لا تخم) من خام يخم خيماً وخيماً وخيماً ، عن القتال
 وفيه : جبن و تراجع (المعجم الوسيط) فهو فعل أجوف ، وليس
 مثلاً .

(٣٦) ف ١٧ ص ٥٣ س ٥ : جاء في تفسير البيت : « ومعنى البيت أنه
 رأى صاحبه جريماً فاحتله خلف فرسه وجعل يؤاسيه ويقويه .. »
 كذا أثبت المحقق (يؤاسيه) من المؤاساة : وهو تحريف منه . صوابه
 في الأصل و (ب) و شرح التبريزي ١ : ١٠١ (يؤسيه) من التأسية .
 ضبطت السين في النسختين بالشدة عليها .

(٣٧) ف ١٧ ص ٥٣ : أنشد الفندجاني :
 سما البرق من نحو الحجاز فشاقي وكل حجازي له البرق شائق
 البيت من ثلاثة أبيات بلا عزو في رسالة الحنين إلى الأوطان لابن
 المرزبان . انظر مجلة المورد العراقية المجلد ١٦ : ١ ص ١٦٩ والبيتان
 منها - وأحدهما هذا البيت - في البيان والتبيين ٢ : ٣٢٨ وأمالي القالي
 ١ : ١٧٩ . وقد أحال محقق رسالة الحنين مع هذين المصدرين على
 التشبيهات لابن أبي عون : ٦٣ ولم أراجعه .

(٣٨) ف ١٧ ص ٥٣ س ٩ : جاء في النص : « وقوله : فإنك فوق
 عجلزة جموم .. »

كذا أثبت المحقق (فإنك) بالفاء وكسر همزة إن ، كما في أصله ،
 وهو خطأ من ناسخ الأصل ، وهناك خطأ آخر في الأصل ، وهو أن

الناسخ أثبت (فإنك فإنك) مكرراً . ولو رجع المحقق إلى نسخته المساعدة وأنعم النظر في النص ما تتبع أصله على خطئه . فالصواب (وأنك) بالواو وفتح المهمزة ، كما ورد في البيت في كلام النري في أول الفقرة وكما سيأتي في إنشاد الغندجاني في آخر الفقرة . وهو في (ب) وشرح التبريزي ١٠١ على الصواب .

(٣٩) ف ١٧ ص ٥٤ : أنشد الغندجاني :

يديت على ابن حسحاس بن وهب بأسفل ذي الجداة يد الكرم
قصرت له من السدهاء لما شهدت وغاب عن دار الحميم
أولاً : أثبت المحقق (الجداة) في البيت الأول بالبدال المهملة ، وهي لغة فيه ولكن الذي في الأصل و (ب) وشرح التبريزي ١ : ١٠١ هو (الجداة) بالمعجمة فأمله المحقق - وهو أحق بالإثبات - دون تنبيه على ما فعله .

ثانياً : لم يضبط (الجداة) فضلاً عن الإشارة إلى أنه مضبوط في الأصل و ب بفتح الجيم وكسرهما معاً . وكلاهما صحيح كما في معجم البكري ١ : ٣٧٢ ، ونقل التبريزي ١ : ١٠٠ أن الرواية المشهورة بالكسر .
ثالثاً : قال المحقق في تعليقه على البيت الثاني : « في الأصل (وغاب من له من حميم) والتصحيح من المرزوقي » .

قلت : كذا في الأصل و (ب) ، وكذا نقل التبريزي في شرحه ١ : ١٠١ عن الغندجاني وهو صواب محض . فليس فيه خطأ يحتاج إلى تصحيح ، وإنما هي رواية أخرى في البيت . وكذا أنشده أبو عبيدة في النقائض ٢ : ٦٦٧ . وهي أوضح من رواية الحماسة (غاب عن دار الحميم) التي قال في شرحها المرزوقي ١ : ١٩٤ : و كان وجهه أن يقول : لما شهدته وغاب حميه .. » وحركة الهاء في (له) مختلصة .

(٤٠) ف ١٨ ص ٥٤ س ٩ : فيما نقل الفندجاني من كلام النري :
« وقوله : لاتكامل بالدم » . الصواب (قولها) كما في كتاب النري :
٥٦ ، لأن الضمير راجع إلى (امرأة من طيغ) .

(٤١) ف ١٩ ص ٥٦ : ورد في النص قول كبشة على ماصحه
الفندجاني :

أرسل عبد الله إذ حان يومه إلى قومه ألا تَغْلُوا لهم دمي
كذا ضبط المحقق (تَغْلُوا) بفتح التاء وضم الغين . والكلمة في
الأصل غير مضبوطة . فلم يرجع المحقق إلى نسخة الشنقيطي الذي ضبطها
بضم التاء وكسر الغين (تَغْلُوا) من الإغلال . وهو الصواب ، لقول
الفندجاني في تفسيره : « وهو من قولك : أغلّ الجازر : إذا ترك في
الإهاب شيئاً من اللحم » وكذا رواها ابن الأعرابي إلا أنه أسند الفعل إلى
الغائبين (يَغْلُوا) بالثناة التحتية والغين المعجمة انظر الخزانة ٦ : ٣٥٨ .
ورواية القالي في ذيل أماليه ٣ : ١٩ عن الأصمعي (ألا تُخْلُوا) بالخاء
بدلاً من الغين من التخلية . وفي اللآلئ ١ : ٣٠٣ (لاتتركوا) .

(٤٢) ص ٥٩ الهامش ٢ « استعر الشعر بين زيادة وابن عمه هدبة .. »
كذا (الشعر) وهو خطأ مطبعي صوابه (الشر) .

(٤٣) ف ٢٣ ص ٥٩ : ورد في النص بيت سيرة بن عمرو :
أتنى دفاعي عنك إذ أنت مسلم وقد سال من ذلّ عليك قراقرز
وصواب الرواية عند الفندجاني (سال من نصر) وخرّج المحقق
البيت في ديوان الحماسة ١ : ١٣٤ وشرحي المرزوقي ١ : ٢٣٧ والتبريزي
١ : ٨٠ ومعجم البلدان ٤ / ٣١٨ وذكر أن فيها جميعاً (سال من ذل) .
قلت : هو في شرح الرافعي الذي قصده بالاحالة على التبريزي ١ :
٨٠ وغيره كما قال أما التبريزي ١ : ١٢٧ فأثبت في النص (من ذل)

ولكنه بعد ما نقل تفسير النري ورد الغندجاني في آخر شرح البيت عقب عليه بقوله : « وهذا الذي ذكره أحسن ما قيل في هذا البيت كأن الوادي سال عليهم بالرجال » . وقد أيد البغدادي في الخزانة ٩ : ٥٠٤ قول الغندجاني فقال : « رواه شارح الحماسة (وقد سال من ذل) .. وأول من حرّفه أول شارح للحماسة وهو أبو عبد الله النري » وفي كلام البغدادي نظر فليس النري أول شارح للحماسة ، ولا دليل على أنه هو الذي حرّفه .

(٤٤) ف ٢٣ ص ٦٠ س ٨ : في آخر الفقرة : « ولبيت سبرة قصة طويلة الذيل ، ذكرتها في كتاب السلّ والسرقة » .

قلت : أولاً : نقل صاحب الخزانة ٩ : ٥٠٨ - ٥١١ هذه القصة من كتاب آخر للغندجاني ولا علم لنا بوجوده في المكتبات وهو « ضالة الأديب » في الرد على ابن الأعرابي في نوادره فحبذا لو أحال المحقق هنا على الموضوع المذكور من الخزانة .

ثانياً : أثبت المحقق في النص (السلّ) وقال في تعليقه : « في الأصل (السلّة والسرقة) وهو أحد كتب الغندجاني . انظر للاستزادة دراستي لأبي محمد في مدخل كتابه فرحة الأديب » وانظر الفهارس : ٢٢١ . قلت : قد غير المحقق في النص دون أن يذكر سبباً لتصرفه هذا ، إلا أنه أحال للاستزادة على دراسته للغندجاني في أول كتابه فرحة الأديب ، فأوهنا أنه قد تكلم فيها على عنوان الكتاب المذكور وحقق أن الصواب فيه (السلّ) بدون تاء وليس (السلّة) ، مما أغناه عن إعادة الكلام هنا . ولكن حينما رجعنا إلى دراسته وجدنا أنه قسم مؤلفاته إلى مجموعتين ، وعدّ هذا الكتاب في المجموعة الثانية في ص ٢٠ وقال : « كتاب السلّ والسرقة ويبدو أنه جمع فيه أخبار الشعراء اللصوص

وأشعارهم « وقال في الهامش : « ورد اسمه في البلغة ص ٦٥ (الشك والسرقة) وهو تصحيف . وهذا كل ما قاله الأستاذ عن هذا الكتاب ! فإن كان قصده بكلمة « الاستزادة » معرفة غيره من مؤلفات الغندجاني فليس هذا الكلام هنا إلا حشواً بعدما قال في المقدمة ١٥ : « أما الغندجاني مؤلف الكتاب فقد سبقت لي دراسة حياته ومؤلفاته .. عند اخراجي كتابه الأول فرحة الأديب « فتعلق بالحشو ، وأعرض عما يعنيه هنا من صميم منهج التحقيق ولا يجوز التغاضي عنه . فليس فيما قاله في تعليقه على هذا الكتاب ولا ما قاله في دراسته في الفرحة سابقاً ما يدعو إلى التغيير في النص .

الحق أن (السَلّ) و (السَلّة) كلاهما مصدر بمعنى السرقة أو السرقة الخفية . ومن الأمثال المشهورة : « الخلة تدعو إلى السَلّة » ويقال : « في بني فلان سَلّة » إذا كانوا يسرقون . وقال الشميزر الحارثي من مقطوعة في ديوان الحماسة ٨٢ :

فلسنا كن كنتم تصيبون سَلّةً فنقبل ضياً أو نُحكّم قاضياً
فيصح أن يسمي الغندجاني كتابه بأبها شاء .

ولا يخفى أن المصادر كثيراً ما تذكر الكتاب بما يشير إلى عنوانه المعروف عندهم ولا تلتزم الدقة فيه ، كما أن المؤلفين أنفسهم يحيلون في مؤلفاتهم على كتبهم الأخرى بأسماء مختلفة .

وبعد ، فلننظر في المصادر التي ترجمت للغندجاني أو ذكرت هذا الكتاب بماذا سمته ؟ أقدم ترجمة وصلتنا للغندجاني هي في معجم الأدباء ٧ : ٢٦١ ، واسم الكتاب فيه (السَلّ) بدون تاء كما ذكره المحقق في دراسته . وقد نقل عنه هذا الاسم كذا البغدادي في الخزانة ١ : ٤٤ فيما نقل من ترجمة الغندجاني . ولكن لم يسمه البغدادي بعد ذلك ولا في

الخزانة ولا في شرح أبيات المغني إلا بالتاء (السلة والسرقه) وليس ذلك - فيما أرى - من باب التهاون لسببين :

١ - أحدهما أن (السلة) بالتاء ورد في نص الغندجاني في « إصلاح ماغلط فيه النري » في أصل المحقق ، وكذا عند البغدادي في الخزانة فيما نقله من هذا النص . وكانت عنده نسخة مستقلة من هذا الكتاب . فكلمة (السلة) إذن قد أجمعت عليها النسختان مما يرجح أنها ليست من عمل النساخ بل هي بلفظ الغندجاني .

٢ - والآخر أن البغدادي أحال في الخزانة ٤ : ٢٣ وشرح أبيات المغني ٦ : ٤٥ على « كتاب السلة والسرقه » (السلة بالتاء) بصدد كلامه على الشاهد (ومن عضة ماينبتن شكيرها) ونقل عن الصفاني صدره (إذا مات منهم ميت سرق ابنه) ثم قال في شرح الأبيات : « وروى الأسود أبو محمد الأعرابي هذا البيت في كتاب السلة والسرقه على ماتقدم » أما في الخزانة فزاد على هذا الكلام ونقل عن الكتاب نفسه فقال : « وروى أبو محمد الأعرابي هذا البيت في كتاب السلة والسرقه على ماتقدم ، وقال : ومثل آخر :

ومن عضة ماينبتن شكيرها قديما ويقتط الزناد من الزند
وهذان النصان يفيدان أن البغدادي قد كانت لديه نسخة من هذا الكتاب أو اطلع عليها فاستفاد منها في هذا الموضع . ويبدو أنه وجد هذا الكتاب في وقت متأخر ، ولذلك لم يرجع إليه في قصة بيت سبرة التي أحال فيها الغندجاني عليه ، بل نقلها من كتابه الآخر « ضالة الأديب » كما تقدم . ولذلك لانجد نصوصاً أخرى من هذا الكتاب في الخزانة وشرح أبيات المغني .

وبالجملة فإن في ورود (السلة) في نص الغندجاني في نسختين من

« إصلاح ماغلط فيه النري » واقتباس البغدادي نصّاً من هذا الكتاب وإحالاته عليه بهذا الاسم ، إنّ في ذلك لدليلاً كافياً لترجيح (السّلة) على (السّل) الوارد ، في كتاب ياقوت .

(٤٥) ف ٢٦ ص ٦٣ الهامش ٣ « لم يذكره المرزوقي ١ / ٢٦١ واقتبس التبريزي في شرحه ١ / ٩٤ مأورده الغندجاني في قائل هذا الشعر » يعني قول الشاعر :

حميت على القهّار أطهار أمّه وبعض الرجال المدعين غشاء
قلت : لو رجع المحقق الفاضل إلى شرح التبريزي ١ : ١٤٣ - ١٤٤ لعرف أنه نقل معظم هذه الفقرة بما فيه تفسير الغندجاني للبيت وكلامه في قائله .

(٤٦) ف ٢٦ ص ٦٤ الهامش ٤ « ... وجاء في هامش الأصول بجوار البيت الثاني لبعض العلماء قوله : « المدعى أصله أن رجلاً غار على أمة لبعض أهله ، فولدت غلاماً ، فدعته له فاشتراه أو وهب له » أما التبريزي فقال في شرح (المدعين) : « أي ليس كل من يدعي النسب إلى الآباء يكون له أب » انتهى .

قلت : لا يصح مانسبه إلى التبريزي ، وإنما هو في شرح الرافعي . أما الهامش الذي جاء في الأصل و (ب) - وسامها المحقق « الأصول » ! - فقد نقله التبريزي أيضاً بعد البيت الثاني ، إلا أنّ فيه (أغار) و (وهبوه) انظر شرحه ١ : ١٤٤ .

(٤٧) ف ٢٧ ص ٦٥ س ١١ صحح الغندجاني رواية قول عمرو بن شأس بقوله : « والصواب إن شاء الله (تجشم خمساً ليس في سيره يتم) وفسره بالإبطاء . وعلق المحقق على الشطر فقال : « رواية النري (ليس في سيره أمم) أخذ بها كل من الديوان والمرزوقي والتبريزي غير أن المرزوقي

أشار إلى الرواية الأخرى بقوله « ويروى : ليس في سيره يَتَمَّ » أي إبطاء .

قلت : والتبريزي ١ : ١٥٠ أيضا أشار إلى هذه الرواية ، وقال في تفسيرها : واليتمّ : الغفلة ، ومنه قيل اليتيم ، لأنه مغفول عنه ، ولم يشر إلى النمري ولا رد أبي محمد .

(٤٨) ف ٢٨ ص ٦٦ الهامش ٢ : « موسى بن جابر بن أرقم .. ترجمته في .. وشرح التبريزي ١ / ١٣٦ » .

لم يترجم التبريزي ١ : ١٨٩ لموسى غير ما نقله عن المبهج في اشتقاقه وعجمته وتسمية العرب به . والمحقق يقصد شرح الرافعي .

(٤٩) ف ٢٨ ص ٦٧ س ٢ : ورد في النص : « وأمها من بني العنبر .. » .

قلت : لاتوجد الواو في أول الجملة لافي الأصل ولا في نسخة الشنقيطي (ب) .

(٥٠) ف ٢٩ ص ٦٧ س ٧ : ورد فيما نقل الفندجاني من كتاب النمري في تفسير البيت :

لايسلمون الفسدة جازم حتى يزل الشراك عن قدميه
« الوجه عندي أن يكون كقولك : لأترك حتى يطمع فيك ، ولا أسلمك حتى أغلب ولم يرد أن يسلمه إذا زل شراكه عن قدمه ، والهاء راجعة إلى الجار » .

قلت : اختار المحقق فأخطأ في اختياره ، ثم انحرف عن أصله ونسخته المساعدة من غير داع ودون تنبيه على تصرفه في الموضوعين . فأثبت أولاً (أغلب) والصواب (تغلب) كما في كتاب النمري : ٧٩ وهو يقتضيه السياق لأنه قال من قبل (حتى يطمع فيك) ولم يقل الشاعر

(حتى يزل الشراك عن أقدامنا) أما أصل كتاب الغندجاني ففيه (حتى تغلب أغلب) كذا . . .

وأثبت الشنقيطي في نسخته (أغلب) لأنّ فوق اللام من (تغلب) في الأصل خطأً كأنه امتداد لأسفل الضمة التي على التاء ، فلعل الشنقيطي ظنّ أن الناسخ ضرب على (تغلب) : وسواء أضرِب الناسخ أم لم يضرب على الكلمة ، فلا يصح ما أثبتته الشنقيطي وتابعه عليه المحقق . ثم أثبت المحقق الكريم (أن يسلمه) خلافاً لما في أصله ونسخته المساعدة ، فإنّ فيهما (أنا نسلمه) وكذا في كتاب النمري : ٧٩

(٥١) ف ٢٩ ص ٦٨ ورد في كلام الغندجاني : « .. كما قال الفرزدق :
فهما أعيش لا يضمنوني ولا يَضْعُ لهم حَسَب ما حرّكت قدمي نعلي
أي ماعشت . » وعلق المحقق على البيت فقال بعد تخريجه : « ومعنى (لا يضمنوني) أي لا يجردوني ضمناً والضمانة الزمانة وهو هاهنا العجز . »

قلت : النص في الأصل كما أثبه المحقق ، ولكن ناسخ الأصل ضرب على (أي ماعشت) وكتب بجانب البيت عن يساره (أي لا يجردوني ضمناً ماعشت) والظاهر أنه حاشية لبعض العلماء في تفسير البيت أقحم الناسخ جزءاً منها في النص خطأً ، ثم تنبه فضرب عليه . فلما نسخ الشنقيطي نسخته أهمل المضروب عليه وكتب الحاشية في مكانها . أما المحقق الفاضل فلم ينتبه على الضرب الواضح في أصله ولم يرجع إلى (ب) ثم جعل ما بقي من الحاشية (أي لا يجردوني ضمناً) ضمن تفسيره للبيت من غير إشارة إلى وجودها في هامش الأصل و (ب) كليهما شكراً للعلم .

(٥٢) ف ٣٠ ص ٦٩ س ٢ : روى الغندجاني عن أبي الندى أن اسم الشاعر حسان بن نشبة في الحماسة مصحف والصواب (جاس) واستدل بقول جرير « هجو جَحْدَب بن خَرْعَب التيمي :

أَجْخَدَبٌ أَشْبَهَتْ التي كان بَطْرَهَا كَطَرُثوثِ أرضٍ غير ذات أناس
لقد شهدت تيم على أم جَخْدَبٍ وكان سراة التيم رهطُ جِساس
يعنى جساس بن نشبة التيمي هذا .

وقال المحقق في تخريج البيتين : « البيتان لجرير في شرح ديوانه ص
٢٢٧ من قصيدة في تسعة أبيات ، قالها لجخدب بن خرب التيمي .. »

قلت : عدل المحقق عن أصله ونسخته المساعدة في ضبط (جخدب)
من غير تنبيه على ما فيها ، ولم يفتن للتصحيح الذي وقع في اسم أبيه
(خرب) في أصله و (ب) . ولم تكن إحالته على شرح ديوان جرير :
٢٢٧ دقيقة ، فإنّ فيه (جرب) بالجيم بدلاً من الخاء .

أما الابن (جخدب) ف ضبط اسمه في الأصل في الموضعين الأولين
بضم الجيم والبدال (والموضع الأخير غير واضح في الصورة التي عندي)
وضبطه الشنقيطي بضم الجيم في المواضع الثلاثة وبضم الدال وفتحها في
الموضع الأخير وكتب فوقها (معاً) ، ف ضبط الاسم في ضوء النسختين على
وجهين : (جُخْدَبٌ) بضم الجيم والبدال ، و (جُخْدَبٌ) بضم الجيم وفتح
الدال . وهو موافق لضبطه في الاشتقاق : ١٨٦ ، والمحقق الفاضل عدل
عن الضبطين إلى ثالث ، وهو (جَخْدَبٌ) بفتح الجيم والبدال ، ولا بأس ،
فقد نصّ الفيروزآبادي (جخدب) على هذا الضبط في العلم المذكور
واقصر عليه . ولكن كان ينبغي له أن ينبه على ذلك في الهامش .

أما أبوه فأثبت المحقق (خرب) بالخاء المعجمة كما في أصله و
(ب) ، وكذا في التبريزي فيما نقله من هذه الفقرة . وهو تصحيف .
والصواب (جرب) بالجيم ، وقد نصّ عليه صاحب القاموس إذ قيده في
فصل الجيم (جرب) قال : « الجَرَعَبُ ... والدُ جخدب النسابة » .
وانظر المشتبه للذهبي ١ : ١٤٢ والتبصير ١ : ٢٤٤ والإكمال ٢ : ٥٢ ، وكذا

ورد في شرح ديوان جرير : ٢٢٧ ، وقد وقف عليه المحقق وأحال عليه .
إن المحقق الفاضل لم يكتف بإغفال ورود الاسم فيه بالجيم فحسب بل
صحّفه في إحالته عليه .

وما يحسن التنبيه عليه أن اسم (جخدب) ورد في البيان والتبيين
١ : ٣٣٦ والاشتقاق : ١٨٦ بالحاء المهملة ، وهو تصحيف⁽²⁾ . فقد نص
الذهبي وغيره على أنه بالحاء المعجمة . ولفظُ الأمير في الإكمال ٢ : ٥٢
« أما (جخدب) ، بعد الجيم حاء معجمة ، فهو جخدب بن جرعب أبو
الصقعب ، كوفي نسابة ، روى عن عطاء بن أبي رباح ، وروى عنه
سفيان الثوري . وأما (جحدب) ، بعد الجيم حاء مهملة ، فهو عبد
الرحمن بن جحدب الخولاني ... » .

وقد نسبه الزبيدي في التاج : جخدب بن جرعب بن أبي قرفة بن
زاهر بن عامر بن قامشة بن وائلة . وفي القاموس : « الكوفي النسابة » .
وزاد الزبيدي : « الشاعر وفيه يقول جرير :
قبح الإله ولا يقبح غيره بظراً تفلق عن مفارق جخدب
(في المطبوعة : تعلق) ، وكان ذا قدر بالكوفة وعلم ... » وانظر
محاورته مع خالد بن سلمة الخزومي في البيان والتبيين ١ : ٣٣٦ والتاج .
وذكره ابن دريد في الاشتقاق من شعراء التيم مع السرندي وعلقة ،
وقال : « كانوا يجتمعون على هجاء جرير » .

للبحث صلة

[(2) ترجمه في الجرح والتعديل ١ / ١ : ٥٥١ قال : « جخدب التيمي - ويقال :
جحدب - بن جرعب ، روى عن عطاء ، وروى عنه الثوري وقيس بن الربيع ، سمعت أبي
يقول ذلك » / المجلة] .